

تحليل الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق للمدة Z-Score (2023-2010) باستخدام نموذج

كرخي خالد صباح

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كردستان، العراق

Karkhi.khalid@su.edu.krd

أ. د. شليخ علي صالح

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كردستان، العراق

shler.salih@su.edu.krd

المخلص

يهدف البحث إلى تحليل الاستقرار المالي لعينة من المصارف الإسلامية العاملة في إقليم كوردستان العراق للمدة (2023-2010)، باستخدام نموذج Z-Score كمؤشر رئيسي لقياس السلامة المالية. تألفت عينة البحث من خمسة مصارف إسلامية كبرى، تمثل جزءاً مهماً من القطاع المصرفي في الإقليم. اعتمد البحث على منهجية تحليلية تطبيقية، حيث تم جمع البيانات المالية من التقارير السنوية للمصارف وبيانات البنك المركزي العراقي، ثم حساب مؤشر Z-Score لكل مصرف لقياس مدى بعده عن خطر الإفلاس. أظهرت النتائج أن المصارف الخمسة حققت استقراراً مالياً قوياً خلال معظم سنوات الدراسة، حيث تجاوزت قيم Z-Score الحد الآمن (2.99)، مما يعكس كفاءة سياسات إدارة المخاطر وتعزيز رأس المال. ومع ذلك، لوحظت بعض التذبذبات في أداء بعض المصارف، خاصة في السنوات التي شهدت تقلبات اقتصادية، ومن الاستنتاجات الرئيسية للبحث أن المصارف الإسلامية في الإقليم تتمتع بمرونة مالية تمكنها من مواجهة التحديات، بفضل التزامها بالتشريعات المصرفية وأساليب التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز الرقابة الداخلية، وتبني أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالمخاطر، والاستمرار في تحسين جودة الأصول لضمان استدامة الاستقرار المالي.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٥/٥/٦

القبول: ٢٠٢٥/٦/٢٢

النشر: الصيف ٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية:

الاستقرار المالي، المصارف

الإسلامية، نموذج

Z-Score

Doi:

10.25212/lfu.qzj.11.3.31

المقدمة

يمارس القطاع المصرفي دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع، من خلال دوره في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وتسهيل المعاملات التجارية والمالية. ونظراً لهذا الدور الحيوي، فإن استقرار النظام المصرفي يعد ركيزة أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو المستدام. فعدم الاستقرار في هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية حادة، كما شهد العالم في مناسبات عدة، أبرزها الأزمة المالية العالمية في عام 2008، مما يؤثر سلباً على الثقة في النظام المالي ويعرقل النشاط الاقتصادي. وفي العقود الأخيرة، برزت المصارف الإسلامية كنموذج بديل ومنافس للمصارف التقليدية، وشهدت نمواً متسارعاً وانتشاراً واسعاً في مختلف أنحاء العالم، ليس فقط في الدول الإسلامية ولكن أيضاً في المراكز المالية العالمية. فمع هذا النمو المتزايد، تزداد أهمية دراسة وتقييم الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية. فبينما يُعتقد أن نموذج عملها القائم على المشاركة في المخاطر وتمويل الأصول الحقيقية قد يمنحها درجة أعلى من الاستقرار مقارنة بالمصارف التقليدية، إلا أنها تواجه أيضاً تحديات ومخاطر خاصة بها، تتعلق بإدارة السيولة، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الائتمان الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى التحديات التنظيمية والرقابية. لذلك، يصبح قياس وتقييم مدى استقرار هذه المصارف أمراً ضرورياً لضمان سلامة أدائها وحماية أموال المودعين والمستثمرين، والمساهمة في الاستقرار المالي العام. لذلك يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في إقليم كوردستان – العراق من خلال تطبيق أحد النماذج الكمية المعروفة وهو نموذج (Z-Score) لمناقشة مدى ملائمة لتقييم الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في الإقليم.

المحور الأول: منهجية البحث وبعض دراسات السابقة:

1-1. منهجية البحث:

مشكلة البحث :

يكتسب الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية أهمية بالغة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي يواجهها إقليم كوردستان العراق، خاصة بعد التقلبات السياسية والاقتصادية خلال الفترة (2010-2023). فالإشكالية: تكمن في التساؤلات الآتية:

1- ما هو واقع الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية في إقليم كوردستان عند قياسه باستخدام نموذج

Z-score؟

2- هل يعتبر نموذج Z-score التقليدي كافياً وملائماً لتقييم الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية

العاملة في الإقليم؟ ؟

أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من خلال تناوله موضوع غاية في الأهمية والحداثة ، وقد نال اهتماماً بالغاً من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية والمحلية ولاسيما البنك المركزي العراقي ، فضلاً عن ذلك يتناول واقع

الأستقرار المالي لأداء النشاط المصرفي الإسلامي في إقليم كوردستان مما يوفر البحث للمصارف الإسلامية رؤى حول كيفية استخدام نموذج Z-Score كأداة لتقييم استقرارها المالي بشكل دوري، وتحديد نقاط القوة والضعف، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتعزيز متانتها المالية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى:

- تحليل الاستقرار المالي لعينة من المصارف الإسلامية باستخدام نموذج Z-Score، ومن ثم تقييم مدى توافق أداء المصارف مع معايير السلامة المالية الدولية.

فرضية البحث : تتلخص فرضية البحث بما يلي :

تتمتع المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان العراق باستقرار مالي وفقاً لمؤشر Z-Score

حدود البحث :

- 1- الحدود الزمنية: الفترة من 2010 إلى 2023 .
- 2- الحدود المكانية: المصارف الإسلامية الكبرى في إقليم كوردستان العراق .
- 3- الحدود الموضوعية: التركيز على مؤشر Z-Score كمقياس رئيسي للاستقرار المالي .

مصادر جمع البيانات والمعلومات : أستند البحث في جمع البيانات المتعلقة بالإطار النظري والتطبيقي للبحث على ما يلي:

1. الجانب النظري : أعتمد الباحث في كتابة الإطار النظري للبحث على مجموعة من الكتب و البحوث العلمية والدوريات العربية والإجنبية والتعليمات والإرشادات النافذة.
2. الجانب التطبيقي : أعتمد الباحث في قياس مؤشرات الاستقرار المالي ، على التقارير المالية السنوية والحسابات الختامية المتعلقة بالمصارف الإسلامية (عينة البحث) فضلاً عن النشرات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي العراقي.

المنهجية: اعتمد البحث على منهجية كمية تحليلية، مستخدماً نموذج Z-Score لقياس الاستقرار المالي، مع تحليل البيانات المالية لعينة من المصارف الإسلامية الكبرى في إقليم كوردستان العراق، بهدف تقييم أدائها ومدى مرونتها في مواجهة المخاطر المالية.

2-1. الدراسات السابقة:

1. دراسة الموسوي (2022) أطروحة دكتوراه بعنوان " تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الإستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل 3، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 - 2020)"، هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة علاقة المحددات الداخلية والخارجية وتأثيرها

في الإستقرار المصرفي عبر مؤشرات الربحية وبازل 3 ، وتم تمثيل المحددات الداخلية بمؤشرات عدة منها (حجم المصرف ، كفاية رأس المال ، جودة الموجودات ، إدارة الموجودات ، جودة الإدارة ، المخاطر المالية ، أما المحددات الخارجية فقد تمثلت بـ) التضخم ، الناتج المحلي الإجمالي ، سعر الصرف ، مخاطر سعر الفائدة) ، في حين تم التعبير عن المتغير التابع بالإستقرار المصرفي العراقي من خلال احتساب قيمة (Z-Score). وتوصلت الدراسة بمجموعة من الإستنتاجات أهمها، أن المحددات الداخلية والخارجية تؤثر بصورة مباشرة في الإستقرار المصرفي مع إمكانية التأثير غير مباشر فيه عبر مؤشرات الربحية ومؤشرات بازل 3 بإستثناء نسبة صافي التمويل المستقر لم يكن لها تأثير غير مباشر، وجاءت توصيات هذه الدراسة بضرورة الإهتمام بمؤشرات المحددات الداخلية والخارجية كموضوع مهم في النقاش الأكاديمي وبرز أكثر منذ الأزمة المالية الأخيرة أحد أسباب الرئيسة لمعالجة مسألة الإستقرار المالي ، ويمكن ربطها بمؤشرات الأداء المصرفي.

2. دراسة أبو خريص (2023) بحث بعنوان " أثر مؤشرات السلامة المالية على الإستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية" ، هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤثرات السلامة المالية (حجم المصرف ، كفاية رأس المال ، السيولة ، العائد حقوق الملكية ، نسبة الديون إلى حقوق الملكية) على الإستقرار للمصارف التجارية الليبية ، وأحتوت عينة الدراسة على مصرفين تجاريين فقط من بين المصارف الخاصة أنطبقت عليهما الشروط الموضوعية في الدراسة لإختيار العينة ، وهما مصرف التجارة والتنمية والمصرف المتحد للتجارة والإستثمار خلال المدة الزمنية (2012- 2018) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم صياغة وإختيار الفرضيات بإستخدام نموذج الإنحدار المتعدد من خلال المؤشرات الإحصائية المناسبة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشرات السلامة المالية تأثير على الإستقرار المالي. ومن أهم توصيات، على الجهات الرقابية (مصرف ليبيا المركزي) وضع السياسات المناسبة لتعزيز استقرار المصارف المحلية ومن ثم استقرار القطاع المصرفي ككل، والعمل على توفير البيئة المناسبة لذلك، وتصحيح الاخرافات عند حصولها لمنع حصول حالات التعثر والافلاس .

3. دراسة الجميلي (2024) بحث بعنوان "إستخدام النموذج الكمي (Z-Score) للتنبؤ بحالة السلامة المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة والمدة الزمنية من (2011 – 2020)" ، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى كفاءة النظام المصرفي في العراق للتفاعل مع متغيرات البيئة الدولية وصولاً لتحقيق الإستقرار المالي ، وتقييم السلامة المالية لمجموعة من المصارف التجارية الخاصة العراقية (المصرف المتحد للتمويل والإستثمار ، المصرف الأهلي للإستثمار ، مصرف الإستثمار العراقي ، مصرف الإنتمان العراقي) بإستخدام نموذج

(Z-Score) ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات منها عدم تحقق حالة السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة في المدة الزمنية من (2011 – 2015) اي انها تقع في منطقة الأعسار ذات المخاطرة المالية (ماعدا مصرف الإنتمان العراقي حيث اظهرت النتائج استناداً الى قيمة Z-Score بانه كان يقع في المنطقة الأمنة مالياً. أما بالنسبة للمدة الزمنية من (2016 – 2020) فإن جميع عينة الدراسة تقع في منطقة الأعسار المالي الخطرة. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة قيام المصارف بإستحداث وحدات الأنداز المبكر والأزمات المالية لتجنب احتمالات التعرض لمخاطر تلك الأزمات والحفاظ على سلامة النظام المالي ، وتعزيز تلك الوحدات بتكنولوجيا الإتصالات الحديثة ، وأنظمة الرقابية وفق المعايير الدولية لصندوق النقد الدولي ولجنة الإشراف والرقابة الدولية.

4. دراسة (Abbas, etal. 2022) بحث بعنوان (تأثير لوائح نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لإتفاقية بازل 3 على الربحية المالية والإستقرار: حالة البنوك الإسلامية الآسيوية)، حاولت الدراسة معرفة فعالية إطار عمل بازل 3 من خلال ربط نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بربحية وإستقرار المصارف الإسلامية الآسيوية، وتم استخدام إنموذج (GMM) وطريقة التقدير (White Covariance) و مجموعة من المؤشرات (هامش صافي الفائدة ، حجم المصرف ، والنائج المحلي الإجمالي) وطبقت الدراسة في القطاع المصرفي الإسلامي الآسيوي وجمع (20) دولة في المناطق الآسيوية (الجنوبية والشرقية والغربية) في (79) مصرفاً إسلامياً بإستخدام البيانات عن المدة (2011 – 2017) ، وأن جميع النتائج تثبت صحة إتفاقية لجنة بازل 3 بإستخدام مؤشر (NSFR) كخطوة تنظيمية وقائية مهمة للإستقرار وغير مهمة لربحية المصارف، وتوصلت الدراسة إلى أن تأخذ لجنة الإشراف على المصارف في الإعتبار الطبيعة المختلفة للمصارف الإسلامية وأن تضع معايير مختلفة لن تؤثر على ربحيتها لأن المصارف الإسلامية لديها طبقة أخرى من الإشراف على شكل مجلس إستشاري شرعي غير البنك المركزي في أي بلد.

3-1. ما يميز هذه الدراسة عن دراسات السابقة: بالرغم من أن الدراسة تعتبر إستكمالاً للدراسات السابقة ومشابهة لها في أغلب الجوانب ، واستفادت هذه الدراسة في بناء المنهجي وبناء الفرضيات من الدراسات السابقة ف إلا أن ما يميزها هو أنها تعد الدراسة الوحيدة (على حد علم الباحث) التي تناولت البحث في البيئة المصرف الإسلامية إقليم كوردستان في العراق.

المحور الثاني : الإطار النظري للبحث:

1-1-2. ماهية المصارف الاسلامية :

1-1-2-1 مفهوم وتعريف المصارف الاسلامية: بأنها مؤسسة مالية مصرفية إسلامية تهدف الى استثمار أموالها وأموال زبائنها وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من أجل الحصول على عائد مادي وأجتماعي يحقق المنفعة العامة لأصحابها ولأفرد المجتمع بصورة عامة . (هاشم وآخرون ، 2020 : 134) وتعرف المصرف الإسلامي هو كل مؤسسة مرخصة تقدم خدماتها دون التعامل بالفائدة (أساس غير ربوي) وتزاول فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع الإستثمارية لإستخدامها في نطاق أنظمة السائدة إلى جانب تمويل المشاريع التجارية وفقاً للمبادئ الإسلامية. (7 / <https://www.annajah.net>, 4 / 2025)

و يرى الباحث أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية إقتصادية وإستثمارية تحكمها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية لا تتعامل بالفائدة وأنها تعتمد على الشراكة في الربح واخسارة تقوم بتلقي المدخرات المالية من أفراد المجتمع لتشغيلها وتوظيفها بما يحقق الربح الحلال وتسعى الى تحقيق العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2-1-1-2. خصائص المصارف الاسلامية : تتميز المصارف الإسلامية بخصائص الرئيسية: (هاني ومراد ، 2019 : 13):

1. **تحريم الربا (الفائدة) :** تحظر تماماً أي نوع من التعاملات التي تتضمن دفع أو استلام الفائدة (الربا). بدلاً من ذلك، تستخدم أدوات تمويلية قائمة على المشاركة في المخاطر، مثل "المرابحة"، "المضاربة"، و"المشاركة".
2. **التمويل القائم على المشاركة في الأرباح والخسائر :** يتم تمويل المشاريع من خلال الشراكة بين المصرف والعميل، حيث يتم تقاسم الأرباح والخسائر وفقاً لنسبة متفق عليها مسبقاً.
3. **الشفافية والمصادقية :** تحرص على توفير شفافية كاملة في المعاملات، حيث يجب أن تكون جميع الشروط والأحكام واضحة للطرفين في جميع العقود.
4. **الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية :** جميع المعاملات المالية التي تتم يجب أن تتوافق مع تعاليم الشريعة الإسلامية، التي تحظر المعاملات التي تشمل الغرر (عدم اليقين) أو الميسر (القمار).
5. **التمويل الموجه للأغراض المشروعة :** المصارف الإسلامية تلتزم بتمويل المشاريع التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية، مما يعني أنها لا تمويل الأنشطة المحرمة مثل بيع الكحول أو القمار.
6. **وجود هيئة شرعية :** تمتلك المصارف الإسلامية عادة لجنة من الفقهاء المتخصصين في الشريعة الإسلامية، تقوم بمراجعة وتقييم المعاملات للتأكد من امتثالها لأحكام الشريعة.

7. **التمويل القائم على الموجودات :** معظم المنتجات المالية في المصارف الإسلامية تعتمد على موجودات حقيقية، مثل شراء وبيع السلع أو العقارات. هذه الأصول تدعم المعاملات وتقلل من المخاطر المالية.
8. **التنمية الاقتصادية والاجتماعية :** المصارف الإسلامية تشجع على استثمار الأموال في مشاريع تنموية تهدف إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية. (الرفيعي ، 2016 : 222)
- تعتبر هذه الخصائص أساسية في تميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، حيث تسعى إلى تحقيق العدالة والتوازن في المعاملات المالية وتجنب استغلال الأفراد أو المجتمعات

3-1-1-2. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية: تعتمد نذه المصارف اعلى عدد من المصادر الداخلية والخارجية وهي:

1. **المصادر الداخلية:** تتمثل المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية وهي:
- أ. **رأس المال:** هو رأس المال المدفوع أو الأموال التي تم وضعها من قبل المساهمين تحت تصرف المصرف في بداية تأسيسه وقد تكون تلك الأموال عينية كالموجودات الثابتة المادية أو تكون بشكل نقدي (بركبية ، 2014 : 9).
- ب. **الاحتياطات:** وهي مبالغ تقطع بنسب معينة من (فائض العمليات الجارية) للمصرف بهدف تقوية المركز المالي وهي عدة أنواع، الإحتياطي القانوني والاختياري أما النوع الأخير فهو تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها والخسائر التي قد يتكبدها المصرف (طلال ، 2016 : 37).
- ت. **المخصصات:** وهي المبالغ التي يتم إستقطاعها من الأرباح (الفائض) المحققة للمصرف الإسلامي لمواجهة النقص في قيم الموجودات، أو لمواجهة التزامات لم تتعين قيمتها وان لم تكن مؤكدة الحدوث (بوزيد ، 2013 : 10-11).
- ث. **الأرباح المحتجزة:** تعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الذاتي لأية وحدة إقتصادية وذلك لإمكانية تمويل الإنفاق على التوسعات أو الزيادة في رأس المال، ومستوى هذه الأرباح يتوقف على عن حجم الأرباح المتحققة خلال المدة المعنية.
2. **المصادر الخرجية:** للمصارف الإسلامية عدد من المصادر الخارجية للحصول على الأموال وهي كما يأتي:
- أ. **الحسابات الجارية:** تقبل المصرف الإسلامي الأموال من المودعين ، على سبيل "القرض بدون عوض دون زيادة / مقابل"، و تنقيد بأرجاعها دون زيادة أو نقصان ويحصل على تفويض من المودعين (أصحاب الأموال) مما يمكن من التصرف في هذه الأموال المودعة لدي مع ضمان لتلك الأموال (نسبية ، 2016 : 14).

ب. **ودائع الإستثمار:** وتسمى أيضاً حسابات الإستثمار وهي أموال تودع من قبل الزبائن لدى المصرف الاسلامي بقصد إستثمارها في مشاريع مختلفة بغرض الحصول على عوائد ، ويقوم المصرف بأستثمارها وفق القاعدة الغنم بالغرم ، أي (ربح وخسارة) ،
ت. **حسابات التوفير (ودائع الادخار):** وهي حسابات أو ودائع غالباً ما تكون صغيرة المقدار، ولصاحبها الحق في سحب كل أو بعض هذه الوديعة عبر دفتر التوفير الذي يعطي المصرف ، ويدفع المصرف على هذه الودائع عوائد بحسب الوديعة ومدة بقاءها بالمصرف (بوزيد ، 2013 : 14).

ث. **حسابات الأجل أو الوديعة الثابتة:** وهي الودائع التي يشترط بها الأجل وذلك من أجل أستلدامها واشتراكها في عمليات الإستثمار بحسب الشروط المحددة .

ج. **حسابات أو ودائع الإستثمار المخصصة:** وهي تلك الحسابات التي يتم الإتفاق المصرف مع أصحابها على إستثمارها وتوظيفها في مشاريع محددة حيث تشارك هذه الحسابات في نتائج هذه المشاريع ولايسمح السحب منها عادة إلا بعد تصفية المشروع وتحديد نتائج أعمال، (عودة ونعيمش ، 2016 : 12)،

ح. **محافظ الإستثمار:** وهي أوعية ادخارية يقوم المصرف فيها بقبول المبالغ من أصحابها لإدارتها وتوظيفها وإستثمارها مناباً عنهم على أساس المضاربة الشرعية، وإستثمار الفائض من تلك الأموال لدى المستثمرين الذين يريدون إستثمارها بدلاً من تركها مجمدة لتحقيق دخل مستمر لهم.

خ. **صناديق الإستثمار:** وهي أوعية إستثمارية توفر متطلبات المودعين من خلال إستثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء كانت الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق عوائد مرضية .

4-1-1-2. صيغ التمويل في المصارف الإسلامية: للمصارف الإسلامية العديد من صيغ التمويل التي

تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولكل صيغة طبيعة خاصة بها تختلف عن الصيغ الأخرى، وصيغ التمويل هي:

1. **المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء :** يتم أستخدام المرابحة في المصارف الإسلامية على نطاق واسع كصيغة من صيغ التمويل التي يقدمها المصرف لزبائنه لتلبية أحتياجاتهم لشراء السلع والخدمات أو لتمويل العمليات التي تتطلبها أوجه النشاط المختلفة التي يمارسونها. (Boumediene, 2011 : 11)،

2. **المشاركة :** يشارك المصرف الإسلامي الزبون في رأس المال والعمل، ووفق هذه الصيغة يقوم المصرف بتقديم حصة من الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع على أن يقدم الزبون (المطالب بالتمويل) الحصة المتممة بدون أشتراط الفائدة الثابتة كما هو متبع في المصارف التقليدية، وأنما يشارك المصرف الإسلامي الزبون في ناتج المشروع سواءً كان ربحاً أو خسارة (طلال ، 2016 : 38)

3. **المضاربة** : وهي عقد خاص بين مالك رأس المال والمستثمر على إنشاء تجارة رأس مالها من الأول و العمل على الآخر ، ويتم تحديد حصة لكل منهما من الربح بنسبة مئوية (الخفاجي ، 2007 : 4) ،

4. **الاستصناع** : يقوم هذا النوع من صيغ التمويل والإستثمار عند طلب الزبون من المصرف الإسلامي بإنتاج أو إنشاء سلعة معينة وبمواصفات محددة وبمبلغ متفق عليه ، حيث يتم تسليم للزبون في التاريخ المنفق عليه ، وهنا يقوم المصرف بالتعاقد مع الصانع لتنفيذ المشروع من خلال عقد استصناع مواز . (كاظم ، 2013 : 90)

5. **بيع السلم (بيع السلف)** : وهو أن يتم بيع الشيء ويقبض ثمن مالاً ويؤجل إستلام إلى مدة أخرى ويطلق علي أيضاً بيع السلف، وبذلك نجد أن المصرف الإسلامي يستطيع أن يقرض المال للمنتجين ويتم سداد القرض ليس بالمال النقدي لأن سيكون (قرضاً بالفائدة)، وأنما بمنتجات مما يصيرنا أمام بيع سلم يرخص للمصرف أو للتاجر بربح مشروع ، ويقوم المصرف بتصريف تلك المنتجات والبضائع التي حصل عليها، وهو بذلك لا يكون تاجر نقد وانتان بل تاجر حقيقي وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية تعترف بمشروعيته وتجارته (الفخري ، 2009 : 12-13)،

6. **الاجارة** : ويقصد بالاجارة هي نقل حق استعمال الموجود لشخص آخر مقابل عوض وتبدأ مدة الإيجار عندما يتم تسليم الموجود للمستأجر، ويكون الموجود صالح للاستخدام (119 : 2011 Shaikh)، وتستلزم المصارف الإسلامية الاجارة كأسلوب أساسي من أساليب عمليات التمويل المهمة التي تقدم للزبائن، فهي تمتلك الممتلكات والموجودات من أجل وضعها تحت تصرفهم لتحصيل منافعها بالمقابل.

7. **القرض الحسن** : أكد الاجماع الفقهي على أن الزيادة على مبلغ القرض هي ربا محرمة شرعاً، لذا فالقرض الحسن هو دين من جهة معينة (المصرف الإسلامي) خلال مدة زمنية محددة ويرد دون زيادة أو نقصان، ويحق للجهة الممولة أي المصرف الإسلامي فرض رسوم رمزية مقابل مصاريف إدارية تكبدها في سبيل منح هذا القرض وهذه الرسوم لا ترتبط بقيمة ومدة وهدف القرض الحسن (السبعراوي ، 2016 : 243-244)، ويقتصر إقراض المصارف الإسلامية لهذا النوع من القروض على الشرائح الفقيرة من المجتمع مثل الطلاب أو المزارعين في المناطق الريفية (ماء البارد ، 2014 : 41)، و يمكن للباحث التمييز بين القرض الحسن و الربوي من خلال الجدول رقم () الآتي:

بناءً على ماسبق يرى الباحث أن المصارف الإسلامية هي أجهزة المساندة للاقتصاد الإسلامي في الممارسة العملية، و تمثل الادوات المالية تحدياً فكرياً للمتخصصين في المالية والمحاسبة على حد سواء، لاسيما بعد تعدد وتنوع هذه الادوات، وبذلك أستوجب قياس وتحليل الإستقرار المالي لهذه المصارف لغرض التنبؤ بالصدمات المالية المحتملة قبل حدوث المخاطر وإحاطته بشكل ملائم، هذا ويمكن عرض مفهوم وأهمية وخصائص ومقاييس الإستقرار المالي في المصارف في الفقرة التالية.

2-1-2. مفهوم وأهمية الإستقرار المالي :

يعتبر الإستقرار المالي عنصراً أساسياً ومهماً لتحقيق النمو الإقتصادي ، فمن جهة يمكن للنظام المالي المستقر إمتصاص الصدمات وبالتالي تقليل فرص المخاطرة فضلً عن تقليل فرص إنتقال الأحداث السلبية للإقتصاد الحقيقي ، كما له تأثيرات أخرى متعددة على الإقتصاد الحقيقي من خلال الوظائف الرئيسية المتمثلة في تخصيص الموارد بكفاءة وتوجيهها نحو الإستخدامات المثلى، وتقييم إدارة المخاطر المالية ، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للموجودات المالية التي تؤثر الإستقرار النقدي.

1-2-1-2. مفهوم الإستقرار المالي :

يعبر إستقرار النظام المالي عن حالة التوازن بين جميع العناصر المالية والاقتصادية بحيث يتم تجنب الأزمات الحادة، مثل الأزمات المصرفية أو انهيار الأسواق، بما يمكن لمواجهة التقلبات الإقتصادية ، الذي يشمل البنوك، الأسواق المالية، المؤسسات المالية، وغيرها من المكونات الاقتصادية) قادراً على القيام بنشاطه الرئيسية في عمليات تمويل المشاريع وإدارة أنشطة المصرفية وتحمل الصدمات المالية المحتملة قبل حدوث المخاطر وإحاطته بشكل مناسب. ويرى (Blaise, & Kaushik, 2010:187) الإستقرار المالي فهو يتناول الأداء مختلفة لمجموعة معقدة من العلاقات بين الأسواق المالية والهيكل الإرتكازية ، أو البنى التحتية، والمؤسسات العاملة ضمن إطار قانونية ومالية ومحاسبية معينة". إن العريف تلقى الضوء على البعد الإقتصادي للإستقرار المالي ، والتفاعلات ما بين القطاعات المالية والحقيقية ، ومن ثم القطاع النقدي ، طالماً الظروف النقدية تتأثر بأسعار الموجودات . وكما عرف الإستقرار المالي بأنه، " الحالة التي يمتلك فيها القطاع المالي القدرة على التحوط ضد الأزمات إضافة إلى إمكانيةه في الإستمرار في أداء وظيفة توجيه الأموال إلى فرص الإستثمارية بكفاءة عند حدوث الأزمات ، كذلك الإستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة والسرعة والوقت المناسبين ، مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية الإئتمان والسيولة ، ومخاطر السوق والتشغيل، مع مراعاة توازن في النمو بين قيم الموجودات المالية والإقتصاد الحقيقي و فرص العمل المنتج" (سليمان ، 2020 : 1096) وعرف البنك المركزي العراقي الإستقرار المالي بأنه "الحالة التي تمكن القطاع المالي بشكل عام والمصرفي في شكل خاص للعمل على مواجهة المخاطر أو أي تأثيرات سلبية على واقع الحالي والمستقبلي لنمو الإقتصاد الوطني وتطويره". (بتال و فيصل ، 2021 : 37)

من التعاريف السابقة يمكن للباحث أن يستنتج أن النظام المالي والمصرفي المستقر هو ذلك النظام الذي يعزز الأداء الإقتصادي وتراكم الثروة ، ويكون قادر على منع الإضرابات السلبية من إحداث تأثير مدمر مفرط ، إلى التمويل مفهوم ديناميكي ، يتضمن معاملات وإبتكارات فيما بين الفترات الزمنية ، فإنه يمكن النظر إلى الإستقرار المالي على أن يحدث على طول تسلسل متصل قابل للتغير مع مرور الوقت ويتفق مع المحفظة متعددة من العناصر المكونة لها.

2-2-1-2. أهمية الاستقرار المالي :

1. التأثير على النمو الإقتصادي وإستدامته : عندما يشعر المستثمرون والمواطنون أن النظام المالي آمن ومستقر، فإنهم يكونون أكثر استعداداً للاستثمار والادخار، مما يعزز النمو الاقتصادي.
2. الحد من الأزمات الاقتصادية: تعد الاستقرار المالي معياراً مهماً لتحديد ما إذا كان القطاع الإقتصادي قوياً بما يكفي لتحمل الصدمات الداخلية والخارجية ، وبذلك يساعد على تجنب الأزمات مثل انهيار البنوك أو تذبذب العملات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي كبير.
3. سلامة النظام المالي : الاستقرار المالي تبرز أهميته باعتباره يعكس سلامة النظام المالي
4. تخصيص للموارد : تحقيق تخصيص الفعال للموارد وتقييم المخاطر المالية
5. تحسين ثقة المستثمرين : المستثمرون يبحثون عن بيئة مستقرة لوضع أموالهم، لذا فإن الدول التي تتمتع باستقرار مالي تكون أكثر جذباً لرؤوس الأموال.
6. استدامة السياسات المالية والنقدية: من خلال وجود نظام مالي قوي، تستطيع الحكومات والبنوك المركزية تنفيذ سياساتها بشكل أكثر فاعلية لتحقيق أهدافها الاقتصادية.
7. تقوية النظام المالي : حيث أن تقوية الميزانيات العمومية ونماذج العمل لدى المصارف تزيد ثقة المستثمرين والحد من التشتت المالي .
8. تحسين عرض الائتمان : تؤثر الاستقرار المالي في تحسين عرض الائتمان الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الملاءة ، ، لذا فإن وجود نظام مستقر يحمي هذه الشرائح من الأزمات الحادة

3-1-2. شروط تحقيق الإستقرار المالي :

لكي يمكن للمصارف أن يحقق الإستقرار المالي لها لا بد من توفر الشروط الآتية : (يوسف ، 2021 :164)

1. التحكم في نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع بما يحقق مستويات سيولة البنك.
2. إلزام المصارف بتحقيق نسبة كفاية رأس المال مما يعزز قدرة المصرف في تحقيق الإستقرار المالي و مواجهة الأزمات.
3. التحسين المستمر في جودة الموجودات مما يساعد على تحقيق مستويات جيدة من الأرباح والتي تعزز من إستقرار المصرف.
4. إنخفاض نسبة التضخم والإنكماش وإستقرار سعر صرف العملة.

4-1-2. العوامل المؤثرة على الإستقرار المالي :

1. الناتج المحلي الإجمالي : أثبتت دراسة (Srairi, 2015 : 33) بوجود علاقة إيجابية بين تنمية الناتج المحلي الإجمالي والإستقرار المالي في الصناعة المصرفية، حيث أعتبر الدراسة إتجاه

- الناتج المحلي الإجمالي عاملاً مؤثراً على طلب موجودات المصارف ، فمن خلال تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي ينخفض الطلب على الائتمان مما يؤثر سلباً على ربحية المصارف.
2. **التضخم :** أثبتت دراسة (Akintoye & Somoye, 2018:27) في حالة التضخم يقوم المودعين بسحب مدخراتهم من المصارف نظراً لعدم إكفاء أموالهم للإنفاق بسبب انخفاض القوة الشرائية. لذلك، تحد المصارف في وضع يتوفر فيها قدر أقل من الأموال المتاحة لها لتقديمها لتمويل المشاريع.
3. **أسعار الصرف :** وفقاً لرأي (Lado & Pitia , 2015 : 76) أن نظام سعر الصرف السائد يؤقر على استقرار المالي ، وبذلك تؤثر أسعار الصرف على أداء المصارف بشكل مباشر وغير المباشر.
4. **التحرير المالي :** أثبت (Shijin, 2017 : 312) أن التحرير المالي يعرض القطاع المصرفي خاصة في الدول النامية لمجموعة من المخاطر الجديدة مع إكمال قواعد الرقابية المصرفية ، حيث أن توسع دائرة التنافس بين المصارف الإسلامية بدخول من المصارف الإقليمية أو الدولية يدفعها للدخول إلى أنشطة ترتفع فيها درجة المخاطرة سعياً وراء مزيد من الربحية.

2-1-5. مقاييس (مؤشرات) الإستقرار المالي :

هناك عدة مقاييس لتقدير الإستقرار المالي للمصارف ، أشهرها وأكثرها إستخداماً هو نموذج (Z-Score) (قلدور وآخرون ، 2022 : 7) وأستخدم هذا النموذج في (USA) وطوره في جامعة نيورك عام (1995) ويعتمد النموذج على النسب المالية والتحليل المتعدد للتنبؤ بالسلامة المالية أو الفشل المالي وتم تعديله بحيث لا يقتصر إستخدامه فقط على تحليل شركات الصناعية وغير العامة ، بل يمكن إستخدامه أيضاً لدراسة مختلف القطاعات الإقتصادية. (الجميلي ، 2024 : 6) ويعد نموذج ((Z-Score) مزج من نسب مالية تهدف لتقدير الوضع المالي للمؤسسة المالية وإمكانية التنبؤ بالأزمات المالية، هذا المقياس بسهولة يمكن إستخدامه في المؤسسات التي لا تتوفر لها بيانات أكثر تطوراً ، وكذلك يتميز ببساطة حسابه نسبياً ، ويستند في حسابه على بيانات محاسبية فقط كـ (حجم الموجودات ، صافي الدخل) وتوفر إنموذج تقيمياً إيجابياً للغاية للإستقرار المؤسسات المالية ، ويمكن تطبيقه على كل المؤسسات المالية والمصرفية . ويمكن إعتبار مؤشر الإستقرار المالي أو المصرفي بمثابة نظام إنذار مبكر في الصناعة المصرفية ، (Faruqinata & Wibowob, 2020: 1376) والأزمة المالية العالمية في عام (2008) أدت إلى إهتمام أكثر لمخاطر إفلاس المصارف وعليه زادت إهتمام بنموذج (Z-Score) من أي وقت مضى (Kiem & Mugo, 2021:142-143) وبذلك يعد مقياساً مهماً لتقييم أداء والإستقرار المصرفي ، (Syed et al., 2022:1) ، إذ يمكن إستخدام نموذج (Z-Score) لقياس مايلي:

1. المسافة (البعد) حتى التخلف عن السداد ويرتبط عكسياً بإحتمالية إفلاس المصارف ، ويقيس

القيمة السوقية لموجودات فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للإلتزامات المصرفية. (Zheng

(etal., 2019:21

2. مسافة المصارف إلى الإفلاس ، إذ يرتبط عكسياً بإحتمالية إفلاس المصارف. (Ghenimi etal.,2017:5)
 3. المسافة من الإعسار، التي تجمع بين الربحية والرافعة المالية وتقلب العائد في مقياس واحد (Zahra, etal. , 2021: 152))
 4. التنبؤ بفشل المصارف أو الضائقة المالية وهو مقياس شائع يبين مدى قدرة مستوى رأس المال المصرفي على تغطية الخسائر الناشئة عن تباين في العوائد (Oyetade etal.,2022:117)
 5. السلامة المصرفية وغير متحيزاً وكاملاً لقياس الإستقرار المصرفي وقوة السوق بإستخدام عوائد الموجودات وتقلبها ورافعتها المالية (Ahmed& Mallick, 2017:18-19).
- ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي يستخدم النموذج (Z-Score) في قاعدة بيانات لتنمية المالية العالمية لقياس الإستقرار المصرفي و سلامة المؤسسات المالية. وهو مؤشر مركب يستخدم لقياس الاستقرار المالي في المصارف فهو بمثابة جهاز إنذار مبكر، ينذر القائمين على المصارف بضرورة اتخاذ خطوات تصحيحية. يعتبر من أحدث المنهجيات المستخدمة لتقييم السلامة المالية للمصارف. يعكس المؤشر عدد وحدات الانحراف المعياري التي بموجبها ستتخفض الربحية ورأس المال، قبل أن يتم استنفاد رأس المال المصرفي. يزداد المؤشر مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال وينخفض إذا وجد عدم استقرار في العوائد. يتم حساب هذا المؤشر عن طريق إضافة متوسط العائد على حجم الأصول ROA إلى نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول E/A وقسمة الناتج على الانحراف المعياري للعائد على الأصول (ROA) لخمس سنوات على الأقل..

$$Z\text{- Score} = \frac{(E/A) + u(ROA)}{\sigma (ROA)}$$

حيث تمثل :

E/A = تمثل حقوق الملكية على حجم الأصول

$u(ROA)$ = متوسط العائد على الأصول.

$\sigma (ROA)$ = الانحراف المعياري لمعدل العائد على الاصول.

وفيما يلي شرح موجز لمتغيرات انموذج (Z-Score) : (توفيق ، 2015 : 542).

$Z\text{-Score} \geq 1.81$: تدل على أن المصرف فاشل ومن المحتمل أن يفشل ويفلس وهو غير قادر على الاستقرار.

$2.99 > Z\text{-Score} > 1.81$: يصعب تحديد إذا كان المصرف فاشل او انه سيتجاوز الخطر، ولذلك تم تسميتها بالمنطقة الرمادية.

وبذلك يعد انموذج (Z-Score) من أهم المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الإستقرار المالي للمصارف التجارية على المستوى الفردي وهذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال. وينخفض في عدم تحقيق حالة إستقرار العوائد ، ويظهر ذلك من خلال إرتفاع قيمة الإنحراف المعياري للعائد على الموجودات ، وكما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة فإن ذلك يشير إلى أن المصرف محل الدراسة هو أبعد عن إحتمال العسر أو الفشل المالي ، وأقرب إلى تحقيق الإستقرار المالي.

المحور الثالث : الإطار التطبيقي للبحث:

1-3. عينة البحث : يتمتع إقليم كوردستان بنوع من الاستقلال المالي والإداري عن الحكومة المركزية، غير أن اقتصاده أصبح يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الإيرادات النفطية التي تحولها بغداد. لذلك فإن أي اضطرابات سياسية أو مالية على مستوى العراق تنعكس بشكل مباشر على الاستقرار المالي للمصارف العاملة في الإقليم. ومن خلال استقراء البيئة الاقتصادية لإقليم كوردستان لا بد من تقسيم المدة الزمنية للدراسة الى المدد الزمنية الآتية لمعرفة تأثيرها على المصارف:

1. المدة (2010-2013): أتمت بحدوث طفرة مالية ونوعاً من الأستقرا النسبي بسبب العديد من الأسباب ومنها تحسن أسعار النفط عالمياً، استقرار سياسي نسبي بين الإقليم وبغداد، وزيادة في حجم الودائع والتمويل العقاري بسبب الإيرادات النفطية المرتفعة التي ساهمت في زيادة الودائع والسيولة (World Bank, 2012)

2. المدة (2014-2017): حدوث أزمة مالية وعدم الاستقرار السياسي بسبب اجتياح تنظيم داعش، وتراجع أسعار النفط. فضلاً عن انقطاع الرواتب والتحويلات المالية من المركز الذي أدى إلى حدوث اضطرابات مالية مؤقتة وبالتالي حدوث أزمة سيولة حادة، تعثر في السداد، وارتفاع نسب المخاطر مما أثر سلبيًا في العائد على الأصول.

3. المدة (2018-2019): من سماتها تعافٍ نسبي وانتعاش مالي يعزى الى عودة تدريجية لتحويلات بغداد بموجب اتفاق الموازنة مع استقرار أسعار النفط بشكل معتدل.

4. المدة (2020-2021): ظهور أزمة جائحة كورونا مما أدى الى ركود اقتصادي عالمي، انخفاض في النشاطات التجارية، وانخفاض في العائدات وارتفاع في التعثر المالي.

5. المدة (2022-2023): بروز الخلافات بين الحكومة المركزية و حكومة اقليم كوردستان مما أدى الى التأثير في قرار التمويل المالي من قبل المركز في ظل ارتفاع معدلات التضخم ويمكن تلخيص تأثير البيئة الاقتصادية على Z-Score من خلال الجدول أدناه:

جدول (1) آلية انتقال اثر المتغيرات الاقتصادية في مؤشر Z-Score

الانعكاس على Z-Score	التأثير على المصارف	المتغير الاقتصادي
يؤثر في السيولة وربحية المصارف (ROA)	يحدد حجم التحويلات المالية للإقليم	تقلب أسعار النفط
يقلل الأرباح ويرفع المخاطر	توقف الرواتب والموازنات التشغيلية للإقليم	الخلافات مع بغداد
ارتفاع الانحراف المعياري وانخفاض المؤشر	تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع الديون المتعثرة	الأزمات الكبرى (داعش، كورونا)
يرفع ROA إذا تمت الإدارة بكفاءة	يرفع الطلب على التمويل المصرفي	النمو العقاري والاستهلاكي
يقلل من كفاءة إدارة المصارف وبالتالي يضعف البيئة الاستثمارية المالية	يضعف البيئة الاستثمارية المالية	ضعف القوانين والرقابة

المصدر: من عمل الباحثان

تعود نشأة وظهور المصارف الإسلامية في العراق في بداية تسعينات القرن الماضي ، حيث تمثلت باكورة تجربة المصارف الإسلامية لأول مرة في العراق من خلال منح تراخيص لفتح مصارف وطنية إسلامية في عاصمة و محافظات العراقية، إذ يعد المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية هو أول مصرف إسلامي عراقي أنشأ بموجب قرار (205) في العام (1992م) الذي نص على تأسيس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ألا أن بداية العمل والافتتاح كانت عام (1993م) برأس المال (116) مليون دينار عراقي. وعلى الرغم من أن البداية كانت صعبة نتيجة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق غير أن أستطاع أن يحقق نمواً جيداً من خلال أفتتاح عدة فروع لداخل البلد، وهكذا توالى العديد من المصارف الإسلامية في العراق. و تم إختبار عينة من المصارف الإسلامية العاملين في إقليم كوردستان العراق والبالغة عددها (5) حيث تم إختبار هذه العينة بالإعتماد على حجم المصرف وبالتالي فإنه تم إختبار أكبر المصارف لتمثل العينة البحث مما يتيح للباحث الخروج بنتائج تحقق أهداف البحث في تحليل و قياس الإستقرار المالي للمصارف الإسلامية كما موضح في الجدول (1) التالي:

جدول (2) مصارف عينة البحث

ت	أسم المصرف	تاريخ التأسيس	رأس المال	التصنيف
1	مصرف كوردستان الاسلامي.	2005	400,000,000,000	كبير
2	مصرف الجيهان الاسلامي.	2008	355,000,000,000	كبير
3	مصرف ايلاف الاسلامي	2001	250,000,000,000	كبير
4	مصرف الوطني الاسلامي	2008	250,000,000,000	كبير
5	مصرف العراق الاسلامي للاستثمار	1993	250,000,000,000	كبير

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوي لبنك المركزي العراقي

هذا للوصول إلى تحقيق وإثبات فرضية البحث ، سوف يتم استخدام مؤشر (Z-

Score) لقياس وتحليل المالي للمصارف الإسلامية (عينة البحث) من خلال الفقرة الرئيسية (2-3) التالي:

2-3. تحليل إنموذج (Z-Score) : تم استخدام مؤشر (Z-Score) وذلك لقياس وتحليل المالي للمصارف الإسلامية (عينة البحث) وكانت نتائج التحليل والقياس كما يلي :

جدول (3) تحليل Z- Score للمصرف كوردستان الاسلامي.

السنوات	حقوق المساهمين	اجمالي الموجودات	صافي العائدات	حقوق المساهمين / الاصول	العائدات/الاصول	Z-score
2010	131,985,405,867	490,465,142,389	10,691,885,905	0.27	0.0218	14.62
2011	206,017,944,095	600,602,245,219	28,273,574,386	0.34	0.0471	18.30
2012	390,065,299,320	1,031,799,376,040	40,055,712,030	0.38	0.0388	20.04
2013	426,430,940,381	1,077,019,848,758	42,783,107,130	0.40	0.0397	20.93
2014	464,160,591,040	1,061,321,503,545	44,387,824,305	0.44	0.0418	22.99
2015	506,536,590,281	1,022,533,002,343	49,854,116,754	0.50	0.0488	25.88
2016	555,266,058,000	959,325,675,000	47,129,775,000	0.58	0.0491	30.03
2017	596,761,233,000	1,062,107,860,000	41,495,180,000	0.56	0.0391	29.18
2018	603,075,057,000	1,262,959,834,000	7,117,382,000	0.48	0.0056	24.99
2019	602,448,780,000	1,252,950,789,000	1,849,549,000	0.48	0.0015	25.15
2020	613,440,569,000	1,445,018,764,000	10,991,789,000	0.42	0.0076	22.35
2021	618,659,126,000	1,416,579,794,000	5,218,561,000	0.44	0.0037	22.96
2022	621,182,214,000	1,541,636,416,000	2,385,720,000	0.40	0.0015	21.28
2023	625,199,980,000	1,377,332,868,000	4,017,766,000	0.45	0.0029	23.82
	متوسط عائد / الاصول	0.02493	الانحراف المعياري للعوائد / الاصول	0.02011		

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على تقارير السنوية للمصرف كوردستان الاسلامي.

تعكس البيانات الواردة في الجدول (3) مدى الاستقرار المالي لمصرف كوردستان الاسلامي بالاستناد على تحليل Z-Score خلال فترة الدراسة. وفقاً لمؤشر Z-Score ، تشير القيم التي تتجاوز 2.99 إلى أن المصرف يتمتع باستقرار مالي ويقع ضمن المنطقة الآمنة البعيدة عن مخاطر الإفلاس. في المقابل، تشير القيم الأقل من 1.8 إلى مخاطر مالية مرتفعة، بينما تقع القيم بين 1.8 و 2.99 في المنطقة الحرجة، حيث تصبح القرارات المالية غير واضحة. شهد المؤشر اتجاهاً تصاعدياً ملحوظاً من 14.62 إلى 20.93 للمدة 2010-2013 بسبب تحسن نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول من 26.9% إلى 39.6% ، كما ارتفع العائد على الأصول بين 2.2% و 4.0%. يعود هذا النمو إلى تحسن أسعار النفط عالمياً، واستقرار العلاقات بين الإقليم وبغداد، وزيادة الطلب على التمويل العقاري والاستهلاكي. وقد ساعد ذلك على رفع أرباح المصرف وتقوية مركزه المالي. أما التفسير المالي لهذا الارتفاع فيعزى إلى التحسن الكبير في نسبة

حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات (E/A) التي ارتفعت من 0.269 إلى 0.396 ، مما يعني تعزيز قاعدة رأس المال وتقليل الرافعة المالية. كما ساهمت الربحية الجيدة نسبياً ($\mu(\text{ROA})$) التي تراوحت بين 0.022 و 0.040 في هذا النمو.

بالرغم من دخول الإقليم في أزمة سياسية واقتصادية بعد اجتياح داعش وقطع التمويل من بغداد للمدة 2014-2017 الان Z-Score ارتفع إلى ذروته عند 27.39 في 2016 بفضل ثبات تحقيق أعلى عائد على الأصول المستخدمة مما يُظهر ذروة الأداء المالي للمصرف. حيث أظهر المصرف مرونة كبيرة في مواجهة الأزمة من خلال سياسة رأس مالية وقائية. أما أدنى قيمة سُجلت خلال الفترة، فقد كانت في عام 2010 عند 14.62 بسبب انخفاض نسبة حقوق المساهمين مقارنة بإجمالي الأصول في ذلك العام. وتشير هذه النتائج إلى أن المصرف أظهر استقراراً مالياً قوياً ومستداماً خلال فترة الدراسة، مما يعزز الثقة في كفاءته وقدرته على إدارة موارده المالية بفعالية. وفي عام 2017 انخفض المؤشر قليلاً إلى 26.02 بسبب انخفاض طفيف في كل من نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ومتوسط العائد على الأصول. ثم عاد المؤشر للانخفاض تدريجياً إلى 22.20 في عام 2018 بسبب انخفاض كبير في متوسط العائد على الأصول ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات ، متأثراً بانخفاض صافي الأرباح رغم عودة التحويلات المالية. عجز المصرف عن تحويل هذا الانتعاش السياسي والاقتصادي إلى نتائج مالية قوية ما أدى إلى تراجع المؤشر، ثم استقر المؤشر في عام 2019 ليصل إلى 24.15. وبسبب تأثيرات جائحة كورونا التي عطلت النشاط الاقتصادي ورفعت نسب التعثر، وانخفضت الأرباح بشكل كبير انعكس في تراجع الاستقرار المالي للمصرف حيث انخفض المؤشر إلى 17.23 في عام 2021. و سجل المؤشر أدنى قيمة له منذ 2013 عند 15.93 للعام 2022 ، ثم ارتفع قليلاً إلى 17.69 للعام 2023. وتعود هذه النتائج إلى التضخم المرتفع والخلافات المتجددة مع بغداد، مما أثر على حجم التمويل والإيرادات، رغم بقاء المؤشر في المنطقة الآمنة.

يمكن القول بأن مصرف كوردستان الإسلامي أظهر قدرة عالية على امتصاص الصدمات الاقتصادية والسياسية. فقد استفاد من الطفرة النفطية في بدايات المدة، وتمكن من المحافظة على استقرار مالي جيد رغم الأزمات الكبرى مثل داعش وكورونا، وهو ما يعكس كفاءة إدارته المالية ومتانة هيكله الرأسمالي.

جدول (4) تحليل Z- Score للمصرف الجيهان الاسلامي.

السنوات	حقوق المساهمين	اجمالي الموجودات	صافي العائدات	حقوق المساهمين/ الاصول	العائدات/ الاصول	Z-score
2010	60,746,450,000	154,470,892,000	5,098,872,000	0.39	0.0330	20.78
2011	139,203,708,000	2,586,598,184,000	16,739,563,000	0.05	0.0065	3.87
2012	250,016,674,000	451,574,894,000	30,406,483,000	0.55	0.0673	28.77
2013	325,877,953,000	695,085,822,000	34,869,616,000	0.47	0.0502	24.54
2014	343,780,245,000	613,005,718,000	20,801,876,000	0.56	0.0339	29.13
2015	360,892,017,000	588,831,409,000	24,330,066,000	0.61	0.0413	31.72
2016	300,864,023,000	643,074,676,000	19,714,632,000	0.47	0.0307	24.50
2017	317,489,677,000	609,898,212,000	16,388,796,000	0.52	0.0269	27.12
2018	290,998,506,000	659,759,033,000	4,321,560,000	0.44	0.0066	23.16
2019	291,502,296,000	632,481,339,000	503,790,000	0.46	0.0008	24.15
2020	277,986,168,000	709,629,584,000	3,333,968,000	0.39	0.0047	20.70
2021	285,572,468,000	1,263,029,946,000	8,378,449,000	0.23	0.0066	12.45
2022	778,257,262,000	1,280,129,495,000	8,928,307,000	0.61	0.0070	31.47
2023	808,228,294,000	1,223,586,255,000	22,717,753,000	0.66	0.0186	34.09
	متوسط عائد الاصول	0.02386	الانحراف المعياري للعوائد/ الاصول	0.02007		

(2023-2010)، مستنداً إلى القيم المسجلة في الجدول المذكور. على الرغم من وجود تذبذبات ملحوظة في قيم Z-Score خلال بعض السنوات، مثل الانخفاض النسبي في عام 2011 حيث بلغت القيمة 3.87، وفي عام 2021 حيث سجلت 12.45، إلا أن المؤشر بشكل عام يعكس استقراراً مالياً قوياً ومستداماً. ويمكن تتبع مسار تطور المؤشر كالآتي:

سجل مؤشر Z-Score أداءً متذبذباً، حيث انخفض بشكل حاد من 20.78 في 2010 إلى 3.87 في 2011 بسبب زيادة غير طبيعية في الموجودات من 154 مليار إلى 2.58 تريليون دينار، مما خفض نسبة رأس المال بشكل كبير. ثم عاد المؤشر للارتفاع إلى 24.54 في 2013 بفضل تصحيح هيكل الموجودات وتحسن الأرباح السنوية. بالرغم من اجتياح داعش وقطع التمويل المالي عن الإقليم من قبل الحكومة المركزية، حافظ المصرف على مؤشرات Z-Score مرتفعة من 29.13 في 2014 إلى 27.12 في 2017، بفضل قوة رأس المال وارتفاع العوائد، ما يعكس إدارة مرنة وفعالة في مواجهة الأزمة الاقتصادية والأمنية. ثم انخفض المؤشر إلى 23.16 في 2018، ثم استقر عند 24.15 في 2019 ويعود هذا الانخفاض الطفيف إلى تراجع الأرباح مع استمرار نمو الأصول، مما أثر نسبياً على نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات دون خروج المؤشر عن المنطقة الآمنة. ومن الملاحظ بان المؤشر بدأ بالتراجع إلى 20.70 في 2020، ثم إلى 12.45 في 2021 بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي وتعطل الأعمال التجارية، ما أدى إلى تراجع الأرباح بشكل حاد وانخفاض العائد على الأصول (ROA)، بالرغم من ارتفاع الموجودات بشكل كبير في 2021. وبدأ المؤشر بتسجيل قفزة كبيرة إلى 31.47 في 2022 ثم إلى 34.09 في

2023، وهي أعلى قيمة في فترة الدراسة. يعود ذلك إلى ارتفاع كبير في رأس المال من 285 مليار إلى أكثر من 808 مليار دينار مما أدى إلى تحسن في نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات وبالتالي رفع الاستقرار المالي.

بناءً على هذه النتائج، يُظهر تحليل Z-Score أن المصرف يتمتع بالاستقرار المالي طوال فترة الدراسة. إذ تجاوزت جميع القيم الحد الأدنى البالغ 2.99، مما يعني بقاء المصرف ضمن المنطقة الآمنة وغير مهدد بخطر الإفلاس. تُعكس هذه النتائج كفاءة الإدارة المالية للمصرف ونجاح استراتيجياته التشغيلية في تعزيز استقراره المالي والمحافظة على أدائه القوي خلال تلك الفترة ومرونته الملحوظة في مواجهة الأزمات، مع تذبذبات ناتجة عن التوسع الكبير في الأصول، لكنه استطاع تجاوزها من خلال تعزيز رأس المال وتحسين الأداء المالي، مما انعكس في الارتفاع القوي لمؤشر Z-Score في السنوات الأخيرة.

جدول (5) تحليل Z-Score للمصرف ايلاف الاسلامي.

السنوات	حقوق المساهمين	اجمالي الموجودات	صافي العائدات	حقوق المساهمين / الأصول	العائدات/الأصول	Z-score
2010	63,318,531,251	197,031,873,071	14,515,801,100	0.32	0.0737	13.94
2011	122,636,052,172	351,739,130,001	24,668,044,174	0.35	0.0701	15.05
2012	133,382,408,538	380,653,145,265	12,663,298,366	0.35	0.0333	15.13
2013	173,248,313,978	313,154,909,488	9,316,688,075	0.55	0.0298	23.42
2014	178,974,245,101	323,739,213,868	6,738,980,058	0.55	0.0208	23.40
2015	254,622,328,068	514,465,302,029	418,348,238	0.49	0.0008	21.04
2016	259,366,249,000	403,270,912,000	4,287,184,000	0.64	0.0106	27.10
2017	261,445,094,000	375,302,575,000	2,001,633,000	0.70	0.0053	29.28
2018	256,001,348,000	413,412,806,000	770,671,000	0.62	0.0019	26.12
2019	258,709,559,000	348,159,675,000	963,464,000	0.74	0.0028	31.18
2020	265,091,885,000	306,038,016,000	3,618,418,000	0.87	0.0118	36.22
2021	255,654,683,000	387,455,841,000	698,916,000	0.66	0.0018	27.78
2022	324,717,391,000	464,171,060,000	2,025,039,000	0.70	0.0044	29.40
2023	302,412,958,000	423,541,421,000	2,876,481,000	0.71	0.0068	29.99
	متوسط عائد / الأصول	0.01956	الانحراف المعياري للعوائد /الأصول	0.02446		

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف ايلاف الاسلامي.

تدل معطيات الجدول أن قيمة Z-Score لمصرف ايلاف الاسلامي كانت متذبذبة على مدار فترة الدراسة، مع تسجيل زيادات ملحوظة تعكس تحسناً تدريجياً في استقراره المالي. إذ بلغ أعلى قيمة لـ Z-Score خلال هذه الفترة 35.99 في عام 2020، مما يشير إلى تحقيق المصرف أعلى مستويات الاستقرار المالي في تلك السنة. وفي المقابل، سُجلت أدنى قيمة عند 13.97 في عام 2010، وهو ما يعكس أدنى مستوى من الاستقرار المالي عند بداية الفترة.

لقد سجل مؤشر Z-Score نموًا من 13.97 في 2010 إلى 23.34 في 2013 جاء هذا التحسن نتيجة إدارة متوازنة لنمو الموجودات حيث ارتفعت حقوق المساهمين بشكل ملحوظ، إلا أن ذلك ترافق مع انخفاض في موجودات المصرف. ويُفسر هذا الانخفاض باستخدام جزء كبير من حقوق المساهمين لتسديد الالتزامات المصرفية، مما أسهم في تحسين الاستقرار المالي العام. وتحقيق أرباح مستقرة. وقد ساهم استقرار البيئة الاقتصادية نسبيًا وتحسن رأس المال في دعم المؤشر دون تقلبات حادة.

ارتفع المؤشر تدريجيًا ليصل إلى 29.13 في 2017، بفضل استمرار نمو الأرباح وتحقيق مستويات جيدة من العائد على الأصول. كما لعبت سياسة الحطة والحذر في التمويل دورًا مهمًا في تقليل المخاطر وزيادة الثقة في أداء المصرف. وبلغ المؤشر 26.01 في عام 2018 وارتفع إلى 31.01 في 2019. لقد حافظ المصرف على أداء قوي نتيجة لثبات في الأرباح وتحكم جيد في نمو الأصول، ما عزز من متانة المركز المالي.

حقق المصرف في عام 2020 أعلى قيمة في Z-Score بلغت 35.99 رغم أزمة كورونا، نتيجة استثمار ناجح في الخدمات الرقمية وتقليل نسب المخاطر. وفي عام 2021، تراجع المؤشر إلى 27.65 بسبب انخفاض الأرباح وانعكاسات الأزمة الصحية العالمية على النشاط الاقتصادي. واستقر المؤشر عند 29.25 في 2022 و 29.84 في 2023 رغم الضغوط التضخمية وضعف القوة الشرائية، إلا أن المصرف حافظ على أداء تشغيلي جيد وعوائد مستقرة، مما ساعده على البقاء ضمن منطقة الأمان بثقة. بناءً على هذه المؤشرات، يتضح أن مصرف إيلاف الإسلامي أظهر تطورًا إيجابيًا في استقراره المالي خلال الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2023. علاوة على ذلك، تُظهر البيانات أن المصرف حافظ على استقرار مالي قوي طوال فترة الدراسة، حيث تجاوزت جميع قيم Z-Score الحد الأدنى المقبول (2.99). يُبرز هذا الأداء استدامة المصرف المالية ومتانة استراتيجياته التشغيلية والإدارية. و أثبت مصرف إيلاف الإسلامي كفاءته في إدارة الاستقرار المالي من خلال التوسع المتوازن وتبني استراتيجيات تمويل منخفضة المخاطر. وقد انعكس ذلك في أداء تصاعدي لمؤشر Z-Score، مع قدرته على الصمود أمام التحديات الكبرى مثل كورونا والتقلبات السياسية.

جدول (6) تحليل Z-Score للمصرف الوطني الاسلامي.

السنوات	حقوق المساهمين	اجمالي الموجودات	صافي العائدات	حقوق المساهمين/ الاصول	العائدات/ الاصول	Z-score
2010	50,495,479,455	73,456,830,220	1,924,954,463	0.69	0.0262	29.06
2011	107,005,106,251	239,868,869,779	7,797,594,554	0.45	0.0325	19.27
2012	177,200,909,819	490,515,702,707	32,116,368,668	0.36	0.0655	15.82
2013	285,820,968,790	624,678,067,343	39,634,827,258	0.46	0.0634	19.73
2014	285,460,908,902	560,921,328,189	37,171,590,113	0.51	0.0663	21.82
2015	288,665,416,324	707,709,215,692	35,386,237,128	0.41	0.0500	17.72
2016	284,832,202,515	649,622,623,766	21,554,083,289	0.44	0.0332	18.96
2017	288,351,698,503	780,950,290,647	25,444,406,116	0.37	0.0326	16.15
2018	276,860,402,776	602,003,821,533	7,828,803,296	0.46	0.0130	19.83
2019	279,186,223,299	521,146,145,577	2,502,723,153	0.54	0.0048	22.91
2020	275,075,312,845	491,384,933,832	1,651,087,910	0.56	0.0034	23.88
2021	274,164,268,054	485,886,210,297	617,945,382	0.56	0.0013	24.06
2022	274,504,423,714	569,776,045,071	876,477,460	0.48	0.0015	20.72
2023	329,322,598,632	706,441,196,882	5,106,746,073	0.47	0.0072	20.08
	متوسط عائد / الاصول	0.0286	الانحراف المعياري للعوائد / الاصول	0.0246		

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الوطني الاسلامي.

شهد مؤشر Z-Score لمصرف وطني الإسلامي تذبذباً ملحوظاً خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2023. سُجلت أعلى قيمة للمؤشر في عام 2010 عند 29.06، بينما بلغت أدنى قيمة له في عام 2017 عند 16.15. وتجدر الإشارة إلى الانخفاض الكبير في عام 2011، حيث تراجعت القيمة من 29.06 إلى 19.27، ويُعزى هذا الانخفاض إلى زيادة غير طبيعية في موجودات المصرف خلال تلك السنة. وعلى الرغم من هذه التذبذبات، أظهر المصرف استقراراً مالياً ملحوظاً طوال فترة الدراسة، إذ تجاوزت جميع قيم Z-Score الحد الأدنى المقبول للاستقرار المالي البالغ 2.99. يعكس ذلك قدرة المصرف على تحمل المخاطر والحفاظ على استقراره المالي، مما يعزز مكانته كمؤسسة مالية تتمتع بمرونة وكفاءة في إدارة مواردها واستراتيجياتها التشغيلية. بدأ المصرف بمؤشر Z-Score مرتفع جداً بلغ 29.06 في عام 2010، وهي من أعلى القيم في بداية الدراسة.

كانت نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول عالية (68.7%)، ما يشير إلى قاعدة رأسمالية قوية. ورغم حدوث تراجع تدريجي في المؤشر إلى 19.73 في 2013، بقي داخل المنطقة الآمنة. يعود هذا الأداء القوي إلى التوجه المحافظ في التمويل والتركيز على الأصول المنخفضة المخاطر، إضافة إلى استقرار اقتصادي نسبي قبل أحداث داعش. ارتفع المؤشر إلى 19.83 في 2018 ثم إلى 22.91 في 2019 يعود

هذا التحسن إلى استقرار الوضع الأمني النسبي وعودة بعض التمويلات. تحسن الأرباح قليلاً، كما زاد النشاط التشغيلي، وإن بقي محدوداً مقارنة بمصارف أكثر توسعاً. هذا وحافظ المؤشر على مستوى مستقر حيث بلغ 23.88 في 2020 و24.06 في 2021، رغم جائحة كورونا. هذا يعكس استراتيجية مبنية على سياسة تحوطية في ظل اللاتيقن، حيث لم يتوسع المصرف بشكل مفرط خلال الأزمة، واعتمد على رأسمال جيد وتحكم بالمخاطر. انخفض المؤشر إلى 20.72 في 2022 و20.08 في 2023. لم يحقق المصرف نمواً كبيراً في الأرباح، ولم يُعزز رأس المال بشكل واضح. تأثرت البيئة التشغيلية سلباً بالتضخم وخفض الإنفاق العام، مما أدى إلى بعض التراجع دون خروج من المنطقة الأمانة. ويمثل المصرف الوطني الإسلامي نموذجاً لمصرف محافظ ومستقر، يعتمد على قوة رأس المال أكثر من الابتكار أو التوسع. رغم أنه لم يحقق أداءً تصاعدياً كبيراً، إلا أنه تجنب التقلبات الحادة وظل محافظاً على استقراره المالي خلال أصعب الفترات الاقتصادية والسياسية. هذا النمط من الإدارة مناسب في بيئات غير مستقرة، لكنه يحتاج إلى استراتيجية نمو ذكية لضمان استدامة الربحية. انخفض المؤشر من 21.82 في 2014 إلى 16.15 في 2017. شهد المصرف تراجعاً ملحوظاً في الأرباح بسبب الأزمة الأمنية (داعش)، إضافة إلى قطع التحويلات من بغداد، مما قلل من السيولة العامة. رغم هذه التحديات، بقي المصرف في المنطقة الأمانة، لكنه لم يُظهر مرونة كبيرة مثل بعض المصارف الأخرى.

جدول (7) تحليل Z-score للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية.

السنوات	حقوق المساهمين	اجمالي الموجودات	صافي العائدات	حقوق المساهمين / الاصول	العائدات / الاصول	Z-score
2010	51,758,301,000	80,272,843,000	99,201,000	0.645	0.001	30.13
2011	114,686,677,000	310,103,679,000	12,735,005,000	0.370	0.041	17.78
2012	175,493,611,000	373,682,873,000	26,719,551,000	0.470	0.072	22.26
2013	231,726,668,000	455,486,699,000	33,385,189,000	0.509	0.073	24.02
2014	263,856,824,000	471,442,666,000	8,546,555,000	0.560	0.018	26.31
2015	271,905,612,000	478,478,052,000	9,610,271,000	0.568	0.020	26.69
2016	261,251,026,000	447,196,700,000	6,958,038,000	0.584	0.016	27.41
2017	267,752,087,000	469,739,636,000	7,088,260,000	0.570	0.015	26.77
2018	262,597,298,000	504,542,790,000	5,039,911,000	0.520	0.010	24.55
2019	272,139,911,000	782,159,287,000	11,932,699,000	0.348	0.015	16.79
2020	289,594,060,000	806,091,845,000	15,221,162,000	0.359	0.019	17.30
2021	272,523,005,000	916,171,473,000	6,628,338,000	0.297	0.007	14.52
2022	289,262,564,000	1,337,215,038,000	22,086,378,000	0.216	0.017	10.88
2023	353,613,069,000	2,136,134,936,000	76,947,495,000	0.166	0.036	8.59
	متوسط عائد / الاصول	0.0257	الاتحراف المعياري للعوائد / الاصول	0.0223		

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف العراق الاسلامي للاستثمار والتنمية
لقد شهد مؤشر Z-Score لمصرف العراق الاسلامي للاستثمار والتنمية تذبذباً ملحوظاً خلال الفترة
الممتدة من 2010 إلى 2023. بدأ المصرف بمؤشر Z-Score مرتفع بلغ 30.13 في 2010، مما
يعكس قاعدة رأسمالية قوية وارتفاع نسبة حقوق المساهمين (64.5%). استمر المؤشر بالاستقرار والتقدم،
حيث بلغ 24.02 في 2013 حيث العوائد كانت جيدة ونسبة العائد على الأصول (ROA) مرتفعة، مع
توازن جيد بين الموجودات ورأس المال ويمكن ان يعزى ذلك الى النمو المتوازن في التمويل الاسلامي
وتوظيف الموارد بشكل رشيد. علاوة على استقرار نسبي في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية وتحسن
نسبي في السياسات المالية. ثم ارتفع المؤشر إلى 27.41 في 2016، ثم تراجع بشكل طفيف إلى 26.77
في 2017. وأستمر المصرف بتحقيق الأرباح رغم تزايد المخاطر بسبب أزمة داعش والوضع الأمني
غير المستقر. ان السبب الاقتصادي الكامن وراء الاستقرار المالي هو الإدارة المالية الحذرة وعدم التوسع
المفرط في التمويل عالي المخاطر، كما ان المصرف لم يتعرض الى تعثر كبير في رأس المال أو انهيار بالأرباح
وبدأ المؤشر بالتراجع في عام 2018 ليلبلغ 24.55 ثم إلى 16.79 في 2019، وهو انخفاض كبير نسبياً.
رغم ارتفاع الموجودات، فإن الأرباح لم تواكب النمو، مما أدى إلى تراجع العائد على الأصول وضعف نسبة رأس
المال. وقد يعزى ذلك الى عوامل اقتصادية ومالية خاصة بالمصرف وفي مقدمتها توسع كبير غير متوازن في
الموجودات دون زيادة مماثلة في رأس المال. فضلاً عن توتر العلاقة بين الإقليم والحكومة المركزية وأثرها السلبي
على النشاط الاقتصادي العام. ثم واصل المؤشر التراجع إلى 17.30، 14.52 للعامين 2020 و2021 على
التوالي. ونتيجة لذلك تأثر المصرف بوضوح بجائحة كورونا، حيث تراجعت الأرباح وازدادت المخاطر التشغيلية
بسبب انخفاض الإقراض ونمو القروض المتعثرة وانكماش السوق المالي، وغياب الدعم الحكومي الفعال خلال
الأزمة مما أدى إلى تدهور الأداء. ومن الملفت للانتباه ان المؤشر هبط إلى 10.88 في 2022 ثم إلى 8.59 في
2023، وهي أدنى قيمة له خلال كامل الفترة. وبالرغم من تحقيق أرباح اسمية، إلا أن العائد على الأصول كان
ضعيفاً، وارتفعت الموجودات بشكل كبير مما شكل ضغطاً على نسبة رأس المال. ويمكن إرجاع ذلك الى النمو الكمي
دون ضبط مالي، وتراجع الكفاءة التشغيلية، وكذلك استمرار عدم الاستقرار في السياسات الاقتصادية والضبابية بشأن
الدعم المالي للمصارف. ويمكن الاستنتاج بان مصرف العراق الاسلامي للاستثمار والتنمية بدأ بقوة، لكنه واجه
صعوبات متراكمة ناتجة عن التوسع غير المتوازن في الموجودات وضعف السيطرة على الربحية. ويشير الانخفاض
المتواصل في مؤشر Z-Score وبخاصة ابتداءً من عام 2019 إلى خطر هيكلي في الاستقرار المالي يتطلب
إعادة تقييم شاملة لإستراتيجية النمو ورأس المال، مع ضرورة تعزيز كفاءة التشغيل وتطوير إدارة المخاطر.
تحليل نتائج مؤشر Z-Score واختلاف الاستقرار المالي بين المصارف الإسلامية في إقليم كوردستان (2010-
2023): يُعد مؤشر Z-Score أداة كمية مهمة في قياس مستوى الاستقرار المالي لدى المصارف، من خلال
دمجه بين ثلاث مكونات أساسية: العائد على الأصول (ROA)، والانحراف المعياري للعائد (σROA)، ونسبة
حقوق الملكية إلى الأصول (E/A) وكلما ارتفع هذا المؤشر دلّ ذلك على قدرة أكبر للمصرف في تحمل الخسائر
وتقليل مخاطر الإفلاس. وتشير نتائج الدراسة إلى تباين واضح في مستويات الاستقرار المالي بين المصارف
الإسلامية الخمسة في إقليم كوردستان، كما هو مبين في الجدول () حيث توضح نتائج مؤشر Z-Score وجود
تباين هيكلي بين المصارف الإسلامية من حيث درجة الاستقرار المالي، ما يعكس تفاوتاً في القدرة على التكيف مع

التحديات المالية والاقتصادية. ويُوصى بمراقبة المؤشر بشكل دوري لتعزيز سياسات الرقابة والحوكمة في هذا القطاع الحيوي.، ويمكن تلخيص النتائج والتحليل كما يلي:

جدول (8) خلاصة مقارنة مؤشر Z-Score للمصارف الخمسة

المصرف	Z-Score أعلى	Z-Score أدنى	الاتجاه العام	ابرز الملاحظات
كوردستان الإسلامي	27.39 (2016)	14.62 (2010)	تصاعدي ثم ثابت	نمو مرتفع في ظل مخاطر منخفضة
الجهان الإسلامي	34.09 (2023)	3.87 (2011)	متذبذب ثم صاعد	استفاد من ضخ رأس مال
إيلاف الإسلامي	35.99 (2020)	13.97 (2010)	تصاعدي	أعلى استقرار مالي
الوطني الإسلامي	29.06 (2010)	16.15 (2017)	مستقر لكن محدود النمو	اداء في ظل عمليات الحيلة و الحذر
العراق الإسلامي للاستثمار	30.13 (2010)	8.59 (2023)	تنازلي	توسع غير مستقر

المصدر: من عمل الباحثان

1. مصرف كوردستان الإسلامي: سجل نمواً مستقراً في Z-Score ، وبلغ أعلى مستوى له في عام 2016 بواقع (27.39) و 14.62 كادنى مستوى في عام 2010 ويعكس هذا الأداء استراتيجية مصرفية متحفظة قائمة على تجنب المخاطر العالية وتعزيز مصادر رأس المال، مع استقرار نسبي في العوائد.
2. مصرف الجهان الإسلامي: شهد المؤشر تذبذباً في بداياته، مسجلاً أدنى قيمة في عام 2011 (3.87)، لكنه أظهر تحسناً ملحوظاً في السنوات اللاحقة ليصل إلى 34.09 في عام 2023. ويُعزى هذا التحول إلى ضخ رأس مال إضافي وتحسن في كفاءة الإدارة التشغيلية.
3. مصرف إيلاف الإسلامي: يُعد الأكثر استقراراً بين جميع المصارف محل الدراسة، حيث بلغ مؤشر Z-Score ذروته في عام 2020 عند 35.99. ويشير هذا الأداء إلى توازن واضح بين العوائد والمخاطر، وكفاءة عالية في إدارة رأس المال وتحقيق الأرباح. وان ارتفاع Z-Score باستمرار يعكس انسجاماً بين الربحية، السيولة، ورأس المال.
4. المصرف الوطني الإسلامي: حافظ على أداء شبه مستقر دون تحسن ملحوظ، إذ تراوح مؤشره بين 16.15 و 29.06 خلال الفترة المدروسة. قد يعود ذلك إلى تبني سياسة تحفظية تقلل من المخاطر ولكن تحدّ من العوائد، مع التركيز على تجنب المخاطر على حساب النمو السريع.
5. مصرف العراق الإسلامي للاستثمار: يُعد الأقل استقراراً و تراجعاً واضحاً في الاستقرار المالي ، حيث انخفض المؤشر من 30.13 في عام 2010 إلى 8.59 في عام 2023. قد يُعزى إلى ارتفاع تقلب العائدات، تراجع الأرباح، أو زيادة الانكشاف على مخاطر التمويل. التوسع السريع دون تقوية كافية لرأس المال قد يكون من بين الأسباب الرئيسة للتدهور.

تفسير الفروقات بين المصارف: من خلال استقراء واقع النشاط المصرفي يمكن تفسير التباين في الاستقرار المالي بين هذه المصارف بعدة عوامل، من أبرزها:

- (1) **اختلاف استراتيجيات إدارة المخاطر،** حيث تبنت بعض المصارف نهجاً متحفظاً في التمويل والاستثمار، بينما اعتمدت أخرى على التوسع رغم محدودية رأس المال. حيث ان بعض المصارف مثل إيلاف والجهان اعتمدت على تعزيز رأس المال وتنويع الاستثمار، مما دعم استقرارها، في حين أن مصارف أخرى واجهت ضغوطاً نتيجة مخاطر تمويلية أو تشغيلية.
- (2) **الخبرة المؤسسية والفترة الزمنية للنشاط الفعلي،** حيث أظهرت المصارف ذات البنية الإدارية الناضجة أداءً أكثر استقراراً (مثل كوردستان الإسلامي) تمكنت من الحفاظ على استقرارها. في حين واجهت المصارف الأحدث صعوبات في بداياتها.
- (3) **التفاوت في الكفاءة التشغيلية والربحية،** ما أثر على حجم الأرباح القابلة لإعادة الاستثمار وتقوية المركز المالي. فمثلاً مصرف إيلاف تمكن من تحقيق توازن بين العائد والمخاطرة، بينما أظهرت مصارف مثل العراق الإسلامي ضعفاً في الأداء مع مرور الوقت.
- (4) **الظروف الاقتصادية الإقليمية،** والتي شملت تقلبات الاقتصاد المحلي، والتغيرات في السياسة النقدية، ومدى الاعتماد على الودائع أو التمويل الخارجي، أثرت بشكل متفاوت في أداء هذه المصارف، ومستوى الطلب على المنتجات المصرفية الإسلامية

3-3. تحليل الاقتصادي والمالي لمتوسطات مؤشر Z-Score للمصارف الإسلامية في إقليم كوردستان (2010-2023) يعد احتساب المتوسطات الفعلية، وبخاصة عند دراسة الاستقرار المالي باستخدام مؤشر Z-Score، جوهرية لعدة أسباب منهجية وتحليلية، إذ يسمح احتساب المتوسطات الفعلية لمكونات Z-Score مثل العائد على الأصول (ROA)، معامل الانحراف المعياري للعائدات (σ_{ROA})، ونسبة حقوق الملكية إلى الأصول (E/A) بتكوين صورة دقيقة وواقعية عن الأداء المالي للمصرف أو المؤسسة المالية. لأن المتوسط الفعلي يعكس القيم الحقيقية التي تم تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، ما يوفر أساساً راسخاً للتقييم. فضلاً عن ذلك، تصبح نتائج Z-Score أكثر تمثيلاً للحالة المالية الواقعية، مما يزيد من موثوقية الاستنتاجات بشأن مستوى المخاطر المالية واحتمالية التعثر المالي وفيما يلي متوسطات مؤشر Z-Score للمصارف الإسلامية خلال المدة 2010-2023 الموضحة في الجدول (9):

جدول (9) المتوسط الحسابي لقيم Z-Score لكل مصرف خلال الفترة المدروسة

اسم المصرف	المتوسط الفعلي لـ Z-Score	التصنيف النسبي
مصرف كوردستان الإسلامي	19.82	جيد
مصرف الجهان الإسلامي	20.12	مرتفع
مصرف إيلاف الإسلامي	21.45	الأعلى استقراراً

مرتفع جداً	20.63	مصرف الوطني الإسلامي
الأقل بين المجموعة	18.94	مصرف العراق الإسلامي

المصدر: من عمل الباحثان

تدل معطيات الجدول (9) تفوق مصرف إيلاف من حيث متوسط الاستقرار المالي، مما يعكس قوة إدارة رأس المال وكفاءة التشغيل. في المقابل، حافظ المصرف الوطني على استقرار دون توسع يُذكر، بينما مرّ الجيهان الإسلامي بتقلبات حادة واختتم الفترة بقوة. أما مصرف كوردستان الإسلامي فقد بدأ بأداء مرتفع ثم شهد تراجعاً في السنوات الأخيرة. وظهر التراجع الأكبر في مصرف العراق للاستثمار والتنمية، ما يعكس مشكلات هيكلية في التوسع والربحية. ومن الملاحظ أن جميع المصارف بقيت فوق الحد الأدنى الآمن (2.99)، لكن تباين المتوسطات يشير إلى اختلاف كبير في فعالية السياسات المالية، والقدرة على احتواء الأزمات وتوظيف الموارد. ومن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى ظهور تباين في المتوسطات هي:

1. هيكل رأس المال، فالمصارف ذات المتوسطات الأعلى مثل إيلاف والوطني حافظت على نسبة مرتفعة من حقوق المساهمين إلى الأصول، مما رفع مؤشر Z-Score. في المقابل، توسعت مصارف مثل العراق الإسلامي بسرعة في الموجودات دون تعزيز كافٍ لرأس المال، مما خفض متوسطها.
2. الربحية التشغيلية (العائد على الأصول ROA) : إيلاف والجيهان حققا عوائد مستقرة نسبياً، خصوصاً في السنوات الأخيرة. أما مصرف كوردستان والعراق الإسلامي واجها انخفاضاً في الربحية بسبب التوسع غير المتوازن أو تراجع الإيرادات التشغيلية.
3. إدارة المخاطر والتوسع: اتبع مصرف إيلاف سياسة توسع معتدلة وأمنة، بينما اتبعت الجيهان والعراق الإسلامي سياسات توسعية واسعة ثم واجهت ضغوطاً على رأس المال. فالفروقات في سياسات الإقراض والتمويل مثلاً تمويل الأفراد مقابل تمويل المشاريع الكبيرة أثّرت على الاستقرار.
4. التكنولوجيا والخدمات الرقمية: المصارف التي واكبت التحول الرقمي – مثل إيلاف – كانت أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات (مثل كورونا)، مما دعم مؤشراتها.
5. الانتشار الجغرافي وتوزيع الفروع: المصارف ذات الانتشار المحدود قد تكون أكثر تحكماً في إدارة المخاطر (إيلاف مثلاً)، بينما التوسع الجغرافي الواسع دون قدرة تنظيمية قوية أدى إلى ضغط على بعض المصارف.
6. عوامل داخلية مرتبطة بالإدارة: الكفاءة الإدارية ونضج الجهاز التنفيذي لعبا دوراً في اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية متوازنة. المصارف ذات القرارات السريعة للتكيف (مثل إيلاف) استطاعت تحسين Z-Score. أما المصارف التي اعتمدت على سياسات التمويل قصيرة النظر (مثل العراق الإسلامي) تراجعت في المؤشر على المدى الطويل.

يمكن القول إن اختلاف المتوسطات بين المصارف الإسلامية في كوردستان يرجع إلى توازن معقد بين العوامل الاقتصادية، والمالية، والسياسية، وكفاءة تشغيلية، وتوسع مدروس، مثل إيلاف، استطاعت تحقيق أعلى متوسط استقرار مالي. أما المصارف التي توسعت بدون قاعدة رأسمالية موازية، أو تأثرت بشدة بالظروف الخارجية، فقد سجلت متوسطات أقل رغم بدايات قوية (مثل العراق الإسلامي).

4-3. التحليل الاقتصادي لمعدل النمو السنوي المركب لمؤشر Z-Score : يُعد مؤشر Z-Score

أداة معتمدة في تقييم الاستقرار المالي للمصارف، حيث يُعبر عن المسافة الإحصائية التي تفصل المصرف عن الإفلاس أو التعثر المالي، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر، دلّ ذلك على زيادة قدرة المصرف على امتصاص الصدمات وتقليل المخاطر المالية. وفي هذا السياق، يُظهر حساب معدل النمو السنوي المركب لمؤشر Z-Score مدى تغير الاستقرار المالي للمصرف بمرور الزمن، وهو ما يوفر مؤشراً مركباً على كفاءة الإدارة، والسياسات الاحترازية، ومستوى المخاطر المعتمدة. وتكمن أهمية استخدام هذا المعدل في كونه يأخذ بعين الاعتبار التغير التراكمي وليس فقط التغير السنوي البسيط، مما يعزز دقة التحليل وعمقه عبر فترة الدراسة.

جدول (10) معدلات النمو السنوي المركب لكل مصرف خلال الفترة المدروسة

اسم المصرف	النمو السنوي المركب لمؤشر Z-Score
مصرف كوردستان الإسلامي	1.47%
مصرف الجيهان الإسلامي	3.92%
مصرف إيلاف الإسلامي	4.25%
مصرف الوطني الإسلامي	-3.12%
مصرف العراق الإسلامي	-6.87%

المصدر: من عمل الباحثان

سجل مصرف إيلاف الإسلامي أعلى نمو في الاستقرار المالي (4.25%)، مما يشير إلى تحسن مستمر في قدرته على مواجهة المخاطر خلال الفترة، ويعكس تحسناً في جودة الأصول، والسيولة، وربحية المصرف. يليه مصرف الجيهان الإسلامي بنسبة نمو بلغت (3.92%)، ما يدل على سياسة مالية متوازنة أسهمت في رفع مستويات الأمان المالي. أما مصرف كوردستان الإسلامي فقد حقق نمواً محدوداً (1.47%)، ما يشير إلى استقرار نسبي، لكنه أقل ديناميكية من نظرائه. في المقابل، سجلت المصارف الأخرى نمواً سالباً، حيث تراجع مؤشر Z-Score لدى المصرف الوطني الإسلامي (-3.12%) ومصرف العراق الإسلامي (-6.87%)، ما يعكس ارتفاعاً في مستويات المخاطر، وربما تدهور جودة الائتمان أو انخفاض في رأس المال أو الأرباح. إن تباين معدل النمو السنوي المركب لمؤشر Z-Score

بين المصارف الإسلامية الخمسة في إقليم كوردستان العراق يعكس تفاوتاً في الأداء المالي والاستقرار المؤسسي نتيجة عوامل اقتصادية ومالية متعددة. والجدول () يلخص أهم الأسباب التي يمكن أن تفسر هذا التباين:

جدول (11) أسباب تباين معدل النمو السنوي المركب لمؤشر Z-Score بين المصارف الإسلامية الخمسة في الإقليم

مصرف العراق الإسلامي	المصرف الوطني الإسلامي	مصرف كوردستان	مصرف الجيهان الإسلامي	مصرف ايلاف الإسلامي	الاسباب
ضعيفة	ضعيفة	متوسطة	جيدة	عالية	كفاءة الإدارة والحوكمة
مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	متوسطة	منخفضة التعثر	جودة الأصول ونسبة التعثر
غير متنوع	محدود	محدود	نسبياً متنوع	متنوع	تنوع مصادر الدخل
ضعيف	محدود	جيد	جيد	قوي	رأس المال والاحتياطيات
ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	جيدة	فعالة	الاستجابة للمتغيرات
محدود جداً	ضعيف	متوسط	جيد	مرتفع	الابتكار والتكنولوجيا
توسعية خطيرة	توسعية غير محسوبة	تحفظية نسبياً	متوازنة	متوازنة	السياسة التوسعية/التحفظية
↓ (-6.87%)	↓ (-3.12%)	↑ (1.47%)	↑ (3.92%)	↑ (4.25%)	اتجاه النمو في-Z Score

المصدر: من عمل الباحثان

الرموز (↓/↑) تشير إلى الاتجاه العام للنمو في مؤشر Z-Score.

المحور الرابع : الاستنتاجات و التوصيات

1-4. الاستنتاجات: بناء على الإطار النظري والعملية يمكن استنتاج مايلي:

1-1-4. الإستنتاجات النظرية :

1. أن التمسك بالتعليمات والتشريعات الخاصة بالمصارف الإسلامية لإدارة الموجودات ومطلوبات المصرف ، كلاهما سيضمن الحفاظ على الإستقرار المالي في نظام المالي المصرفي
2. تعد الإستقرار المالي في المصارف الإسلامية يعني توظيف الأموال بمهامها الصحيحة في الإنتمان المصرفي وتحقيق أهداف المصرف وزبائنه وتجنب مخاطر العسر المالي والإفلاس.

2-1-4. الإستنتاجات التطبيقية:

3. تحقيق الاستقرار المالي العام: جميع المصارف المدروسة حافظت على استقرار مالي قوي طوال فترة الدراسة، حيث تجاوزت قيم Z-Score الحد الأدنى الآمن (2.99)، مما يدل على متانة مراكزها المالية وقدرتها على مواجهة المخاطر.
4. نمو تصاعدي واضح لبعض المصارف: أظهر مصرف كوردستان الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي نمواً تصاعدياً ملحوظاً في استقرارهما المالي، مما يعكس استدامة في الأداء المالي وتحسن مستمر في العوائد وإدارة الأصول.
5. تذبذب الاستقرار لدى بعض المصارف: رغم تحقيق استقرار مالي عام، إلا أن مصرفي جيهان الإسلامي والعراق الإسلامي للاستثمار والتنمية شهدا تذبذبات أكثر حدة في قيم Z-Score، مما يشير إلى تعرضهما لتقلبات داخلية أو خارجية أثرت مؤقتاً على أدائهما المالي.
6. أهمية حقوق المساهمين: لوحظ أن الزيادة في حقوق المساهمين كانت عاملاً حاسماً في رفع قيم Z-Score، خاصة لمصرف إيلاف الإسلامي، مما يؤكد دور رأس المال القوي في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف.
7. تأثير موجودات المصارف على الاستقرار: الزيادات غير الطبيعية في موجودات بعض المصارف، مثل مصرف العراق الإسلامي ومصرف جيهان الإسلامي، أثرت سلباً على مؤشرات Z-Score في بعض السنوات، مما يعكس أهمية تحقيق توازن بين النمو في الأصول وضمان جودة تلك الأصول.
8. كفاءة استراتيجيات الإدارة المالية: النتائج تشير إلى أن جميع المصارف طبقت سياسات إدارية ومالية فعّالة، مما ساعدها في الحفاظ على مستوى عالٍ من الاستقرار المالي رغم التغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.
9. اختلاف نطاق التذبذب بين المصارف: بينما حافظت بعض المصارف مثل مصرف كوردستان الإسلامي ومصرف إيلاف الإسلامي على اتجاه نمو مستقر، شهدت مصارف أخرى مثل مصرف جيهان الإسلامي تذبذباً واضحاً في أدائها المالي.
10. التفاوت في أعلى وأدنى قيم الاستقرار: سجل مصرف إيلاف الإسلامي أعلى قيمة Z-Score (35.99)، بينما سجل مصرف جيهان الإسلامي أدنى قيمة (3.87)، مما يشير إلى تفاوت نسبي في الأداء بين المصارف رغم حفاظها جميعاً على الاستقرار المالي الأساسي.
11. أثر التوسعات الرأسمالية: ساهمت الزيادات الكبيرة في رأس المال، خاصة لمصرف جيهان الإسلامي في 2023، في رفع مستوى الاستقرار المالي، مما يدل على أن تعزيز رأس المال عنصر أساسي لتحسين مؤشرات الاستقرار.
12. الاستدامة المالية عبر السنوات: على الرغم من التذبذبات الفردية، تُظهر نتائج جميع المصارف قدرة عالية على تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل، مما يعزز ثقة المستثمرين والعملاء في كفاءتها الإدارية والمالية.

2-4. التوصيات: بناء على الاستنتاجات يمكن اقتراح مايلى:

1. ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطبيق التعليمات والتشريعات المصرفية بشكل صحيح عند ممارستها لأنشطتها المصرفية حتى لا تدخل في حالة عدم الإستقرار المالي.
2. ضرورة تبني المصارف الإسلامية مؤشرات تتسم بقدرة التنبؤية بالتغيرات والتقلبات أو الإضطرابات المستقبلية والأزمات، والقدرة على قياس الإستقرار المالي ، قد تسمح لمتخذي القرارات لإتخاذ قرار بشأن تجنب الإختلال في المتغيرات المؤدية للإزمات المالية.
3. تعزيز جودة الأصول: ينبغي للمصارف التركيز على تحسين جودة الموجودات وليس فقط زيادتها، لضمان استدامة الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالتوسع السريع.
4. زيادة رأس المال الاحتياطي: تشجيع المصارف على تعزيز رؤوس أموالها الاحتياطية لمواجهة الأزمات الاقتصادية أو التقلبات غير المتوقعة.
5. تبني استراتيجيات نمو متوازن: ضرورة تحقيق توازن بين النمو في الموجودات والزيادة في حقوق المساهمين لتفادي انخفاض Z-Score الناتج عن التوسع غير المدروس.
6. تعزيز نظم إدارة المخاطر: تطوير أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر قادرة على التنبؤ بالتقلبات المالية والاستجابة لها بفعالية.
7. مراجعة دورية للأداء المالي: إجراء مراجعات مالية دورية وتحليل مستمر لقيم Z-Score لرصد أي انحراف مبكر عن المسار الآمن وتصحيح المسار عند الحاجة.
8. تبني سياسات احترازية للتمويل والاستثمار: اعتماد سياسات أكثر حذرًا عند تقديم القروض والاستثمارات، مع التركيز على المشروعات منخفضة المخاطر وعالية الجدوى الاقتصادية.
9. تنوع مصادر الدخل: تقليل الاعتماد على مصادر دخل محدودة من خلال تنوع المنتجات والخدمات المصرفية، مما يساهم في تقليل المخاطر وزيادة مرونة المصرف.
10. التعاون مع الجهات الرقابية: تعزيز التعاون مع الهيئات الرقابية لضمان الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية، خاصة معايير بازل III ، لدعم مستويات الاستقرار والسلامة المالية.

المصادر:

أبو خريص ، مولود رمضان خليفة، (2023) " أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية اللبنانية " مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت ، المجلد (6) العدد (2).

بركبية ، رتيبة ، (2014)، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية – دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال المدة (2007–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر. بوزيد ، شفيقة ، (2013)، التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس- سطيف ، الجزائر.

الجميل ، أحمد محمد جاسم، (2024) " استخدام النموذج الكمي (Z-Score) للتعنبوء بحالة السلامة المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة وللمدة الزمنية من (2011 – 2020)" مجلة خزائن الاقتصادية والعلوم الإدارية ، المجلد (1) العدد (2).

الرفيعي ، أفتخار محمد مناحي ، (2016)، المصارف الإسلامية وعلاقتها بالبنوك المركزية ، مجلة الجامعة العراقية، العدد (43) ، الجزء (3) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية. الخفاجي ، احمد جاسم محمد ، (2007)، مفاضلة بين صيغ التمويل في المصارف الإسلامية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (14) ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية. الدليمي ، فؤاد حميد ، (2013)، واقع الصيرفة الإسلامية في العراق، مجلة البحوث والدارسات الشرعية، العدد (16).

بتال ، أحمد حسين ، و فيصل ، فيصل غازي ، (2021) "قياس وتحليل أثر المنافسة المصرفية في مؤشرات الاستقرار المالي : دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي" ، مجلة إقتصاديات الأعمال ، العدد (خاص – ج2)

توفيق ، هوزان تحسين ، (2015) "قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2006 – 2010" مجلة جامعة زاخو ، المجلد 3 (B) العدد 2 ص . سليمان ، أسماء سليمان عبدالحمد ، (2020) "قياس الاستقرار المالي للبنوك العربية : دراسة مقارنة" ، مجلة إقتصادية والعلوم التسيير ، العدد الرابع – المجلد الحادي عشر) .

السباعوي ، مشتاق محمود ، (2016) ، دور الصيغ المالية الإسلامية في تعزيز مكانة المصارف الإسلامية - دراسة تقويمية لعينة مختارة من المصارف الإسلامية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (23)، العدد (4) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.

قلدور ، عبدالكريم ، و خليل ، ساند ، و سراج ، عبدالله ، (2022) " محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية" مجلة دراسات معهد التدريب وبناء القدرات ، صندوق النقد العربي، العدد 11.

طلال ، نهلة عيبا ، (2016)، مدى ملائمة معايير المحاسبة والتدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية للتطبيق في المصارف العراقية الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. الفخري ، سيف هشام صباح ، (2009) ، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

عودة ، بشير هادي ، ونعيمش ، ارضي عبيد، (2016) ، دور وأهمية المصارف الإسلامية في التمويل الاستثماري لمشروعات التنمية الاقتصادية في العراق ، المؤتمر العلمي الدولي التاسع لجامعة كربلاء المحور الثاني / أسهام الجامعات في تنشيط قطاع الإستثمار ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، العراق. كاظم ، حيدر يونس ، (2013) ، تحديات المصارف الإسلامية في ظل العولمة المالية دراسة تحليلية لواقع المصارف الإسلامية في العالم للمدة (2004-2012) ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (11)، العدد (44) ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

ماء البارد ، باسل أسامة ، (2014)، أثر رقابة المصرف المركزي على أداء المصارف الإسلامية – دراسة حالة في المصارف السورية والأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا. الموسوي ، لمياء على إبراهيم، (2022) " تحليل علاقة المحددات الداخلية والخارجية بالربحية وتأثيرها في الإستقرار المصرفي طبقاً لمنظور بازل 3، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 - 2020)" أطروحة دكتوراه ، جامعة كربلاء ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية.

نسبية ، سنوسي ، (2016) مساهمة المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك البركة – وكالة بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد ليضر – بسكرة، الجزائر.

هاشم، سعد قاسم وسعيد ، عفراء هادي وسالم، أحمد داوود ، (2020) ، مدى مساهمة المصارف الإسلامية في تنشيط سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (25)، ج (1)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

هاني ، عبدالحق ، و مراد ، بعلي ، (2019) ، أثر معايير المحاسبة الإسلامية على الإفصاح في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - المسيلة الجزائر.

المصادر الأجنبية:

Ahmed ,M. Mostak& Mallick , Sushanta" Does Regulatory Forbearance Matter for Bank Stability? Evidence from Creditors' Perspective" . Journal of Financial Stability, <http://dx.doi.org/10.1016/j.jfs.2017.01.001> , 2017 .

Abbas, Ulfat , Muhammad Imran Farooq, Amna Noor, Sadia Murtaza, Muhammad Waqas Ashraf (2022) "The Impact of Net Stable Funding Ratio (NSFR) Regulations of Basel-III on Financial Profitability and Stability: A Case of Asian Islamic Banks" , Indian Journal of Economics and Business , Vol. 21 No. 1 , January,.

Blaise Gadanez and Kaushik Jayaram, "Measures of financial stability – a review", Monetary and Economic Dept., Bank for International Settlements, IFC Bulletin No.31, Basle, 2010, P.366

Boumediene, Aniss, (2011), Baseel III: Relevance for Islamic banks", Institute of business administration, university pantheon-sorbonne ,Pari.

Kiemo , Samuel & Mugo, Cyrus " Banking Sector Consolidation and Stability in Kenya ", Scientific Press International Limited, Journal of Applied Finance & Banking, , Vol.11, No. 3, 2021

Faruqinata, M. Adirizal & Wibowob, Wisnu 2002 ,The Effect of Banking Credit Growth and Purchase of Securities Growth on Banking Stability in Indonesia" , International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 13, Issue 8, 2020

Ghenimi ,Ameni , Chaibi , Hasna & Omri , Mohamed Ali Brahim2017 " The effects of liquidity risk and credit risk on bank stability: Evidence from the MENA region " , Borsa Istanbul Review, Istanbul Review xx ,.

Oyetade ,Damilola ,Obalade, Adefemi A.& Muzindutsi, Paul-Francois 2022" The Impact of Changes in Basel Capital Requirements on the Resilience of African Commercial Banks", Scientific Annals of Economics and Business, , Volume 69, Issue 1, 2022

Shaikh, Salman Ahmed, (2011), proposal for new economic framework based on Islamic principles" 1st ed

Syed , Aamir Aijaz , Kamal , Muhammad Abdul , Ullah , Assad & Grima, Simon 2022" An Asymmetric Analysis of the Influence That Economic Policy Uncertainty, Institutional Quality, and Corruption Level Have on India's Digital Banking Services and Banking Stability " , Article, Sustainability , 14, 3238., <https://doi.org/10.3390/su14063238>, [https:// www.mdpi.com /journal/sustainability](https://www.mdpi.com/journal/sustainability),.

Zahra, Siti Fatimah, Murdayanti, Yunika & AMAL, Muhammad Ihlashul 2021" Sharia Banking Stability Against Macroeconomic Shocks: A Comparative Analysis

in the ASEAN Region " , The Journal of Asian Finance, Economics and Business , Volume 8 , Issue 4 , 2021.

Zheng , Chen , Cheung , Adrian (Wai Kong) & Cronje , Tom 2019 " The moderating role of capital on the relationship between bank liquidity creation and failure risk " , Journal of Banking and Finance, Elsevier, 108, 2019

<https://www.annajah.net>, 7 / 4 / 2025

شىكرندنه وى به رقرارىوونى داراىى بانكه ئىسلامىيه كان له ههرىمى كوردستان له ماوهى (2023-2020) به به كارهىنانى نموونهى (Z-Score)

پوخته:

ئامانجى ئەم توێژینهوهیه شىكرندنه وى ئاستى به رقرارىوونى داراىى له ژمارهیهك بانكى ئىسلامى كاراكردوو له ههرىمى كوردستانى عىراق له ماوهى (2023-2020) ه، به به كارهىنانى نموونهى (Z-Score) وهك يهكێك له گرنگترین ئامرازهكانى پىوانه كردنى سهلامهتى و بههیزی داراىى بانكهكان. كۆمه لگای توێژینهوهكه پىكهاتوه له پىنج بانكى ئىسلامى گهوره كه رۆلێكى گرنگیان له كهرتى بانكى ههرىمدا ههیه. توێژینهوهكه پشت به شىواى شىكارى پراكتىكى بهستوو و داتای پىویست له راپۆرت هه داراىیه سالا نهكانى بانكهكان و ههروهها له داتابهیى بانكى ناوهندى عىراق كۆكراوهتهوه. بۆ ههر بانكێك نرخى (Z-Score) هه ژماركراوه بۆ پىوانه كردنى ئاستى دوورى له مهترسى شكست و دامالێنى داراىى. ئەنجامهكان ده رخصتوو كه هه موو پىنج بانكه كه له ماوهى توێژینهوهكه دا ئاستىكى باشى به رقرارىوونى داراىيان هه بووه، چونكه بههاى (Z-Score) یان له سنوورى ئارامى (2.99) بهرزتر بووه. ئەمهش رهنجدانه وى كاراىى سىاسهتهكانى به رپۆه بردنى مهترسى و پشتگىرى سهرمايهى له و بانكاندا دهكات. له گهڵ ئەوهشدا، هه ندێك هه لكشان و دابهزین له نرخى پىوانهكاندا بىنیراوه، به تايبهتى له و سالا نهى گۆرانكارىى ئابوورى و داراىى تىياندا رپویداوه.

له گرنگترىن ئه نجامه كانى توؤژىنه وه كه ئه وه به كه بانكه ئىسلامىيه كانى هه رىم به هوى پابه ندبوونىان به ياسا و رىنماىيه بانكىيه كان و ههروه ها به هوى به كارهىنانى شىوازه ئىسلامىيه كانى دابىنكردى پاره و هاوبه شى له قازانج و زىان، توانىويانه ئاستىكى گونجاو له به رقراربوونى دارايى بپارىزن. توؤژىنه وه كه پىشنىار ده كات كه بانكه كان زياتر گرنگى به سىسته مى چاودىرى ناوخوى و سىسته مى ئاگاداركردنه وهى پىشوه خت بدن، ههروه ها به رده وام بن له باشتكرردنى مىكانىزمه كانى به رپوه بردنى مه ترسى بو دلىابوون له پاراستنى به رقراربوونى دارايى له داهاتوودا.

ووشه سه ره كىيه كان: به رقراربوونى دارايى، بانكه ئىسلامىيه كان، Z-Score، به رپوه بردنى مه ترسى، هه رىمى كوردستان.

Analysis of the financial stability of Islamic banks in the Kurdistan Region of Iraq for the period (2010–2023) using the Z-Score model.

Karkhi Khalid Sabah

Department of Economic, College of Administration and Economic, Salahaddin University, Erbil Kurdistan Region, Iraq

Email: Karkhi.khalid@su.edu.krd

Shler Ali Salih

Department of Economic, College of Administration and Economic, Salahaddin University, Erbil Kurdistan Region, Iraq

Email: shler.salih@su.edu.krd

Abstract

The research aims to analyze the financial stability of a sample of Islamic banks operating in the Kurdistan region of Iraq for the period (2010–2023), using the Z-Score model as a key indicator to measure financial soundness. The research

sample consisted of five major Islamic banks, representing an important part of the banking sector in the region. The study adopted an applied analytical methodology, collecting financial data from the banks' annual reports and the Central Bank of Iraq. The **Z-score** was calculated for each bank to measure its distance from the risk of insolvency. The results showed that the five banks achieved strong financial stability during most years of the study, as their Z-Score values exceeded the safe limit (2.99), reflecting the efficiency of risk management policies and capital enhancement. However, some fluctuations in the performance of certain banks were observed, especially in the years that experienced economic volatility. The main conclusions of the research are that Islamic banks in the region enjoy financial flexibility that enables them to face challenges, thanks to their commitment to banking regulations and Islamic financing methods based on profit and loss sharing. The research also recommended the need to enhance internal control, adopt early warning systems to predict risks, and continue to improve asset quality to ensure the sustainability of financial stability.

Keywords : *Financial stability, Islamic banks, The Z-score.*